ISSN 2519-9293 (ONLINE)
ISSN 2519-9285 (PRINT)

Refaad

GLOBAL JOURNAL OF ECONOMICS & BUSINESS

المجلد٢-العدد١ - فبراير٢٠١٧

Vol. 2 issue . 1 Feb 2017

فهرس المحتويات

١. دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي - لاقتصاد الجزائري نموذجا.....١

٢. أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتحقيق التنمية المستدامة.....٢٣

٣. الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر.....٣٦

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

تصدر عن رفاد للدراسات والابحاث - الاردن

Global Journal of economic and Business (GJEB)

ISSN 2519-9293 (Online)
ISSN 2519-9285 (Print)

Refaad for Studies and Research

Bulding Ali altal-Floor 1,
Abdalqader al Tal Street –21166 Irbid – Jordan
Tel: +96227279055 Mobile: +962-797-621651
Email: editorgjeb@refaad.com info@refaad.com
http://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 1, 2017, pp. 1-22
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

The Role of Central Banks in Achieving Macroeconomic Stability "Case of the Algerian Economy "

Boukhari Abdelhamid

(UNIV 47) , University Ghardaia Algeria
bkhamib@yahoo.com

Bouhoreira abbas

(UNIV 47) , University Ghardaia Algeria
bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz

Abstract:

This article deals with analysis on the role of central banks Establishing economic stability in Algeria, through a set of indicators to analyze internal and external levels. According mainly to the economic analysis which is based on macroeconomic stability indicators, which reveals the effectiveness of monetary policy, the study concluded the monetary policy orientations is relatively efficient.

At the end this study recommended that Reconsidering economic orientations by supporting the integration between monetary and financial policy Through the creation of an investment climate, In order to give a strong impetus to the economy, Algerian strong, diversified, waterproof, independently economic rents And above all it puts the basis of the application of the main rationalization and economic governance.

Keywords: Economic decline, financial stress, financial surplus, stability, external shock

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 1, 2017, pp. 1-22
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي
"الاقتصاد الجزائري نموذجاً "

بوخـاري عبد الحميد

جامعة غرداية الجمهورية الجزائرية (UNIV 47)
bkhamib@yahoo.com

بوهريره عباس

جامعة غرداية الجمهورية الجزائرية (UNIV 47)
bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz

الملخص:

تتناول هذه الورقة تحليلا عاما حول دور البنوك المركزية في إرساء الاستقرار والتّوازن الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل جملة من المؤشرات على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبالاعتماد على التحليل الاقتصادي المبني أساسا على مؤشرات الاستقرار والتوازن الاقتصادي الذّي كشف عن فعالية السّياسة النّقدية، أفضت الدراسة إلى أن توجهات السّياسة النّقدية غير ناجعة نسبيا.

وبناءا على ذلك أوصت الدراسة بأن يتم مراجعة توجهات السّياسة الاقتصادية عن طريق دعم التكامل بين السّياسة المالية والنّقدية بخلق مناخ ملائم للاستثمار بمستوييه الوطني والأجنبي، من أجل إعطاء دفعة قوية للاقتصاد، والذّي سيضع دون شك اللبنة الأساسية لبناء اقتصاد جزائري قوي، منوع، منيع، مستقل عن قطاع الريع، والأهم من ذلك سيضع الأساس الأول لتطبيق مبدأ الرّشادة الاقتصادية في البلاد.

كلمات مفتاحية: هبوط اقتصادي، توتر مالي، وفر مالي، استقرار، صدمة خارجية.

المقدمة :

شهد الاقتصاد الجزائري خلال عشرون سنة المنصرمة عدة مراحل متمايزة من حيث وضعية مؤشراته الجزئية والكلية – الأداء الاقتصادي بصفة عامة– فقد سجل خلال الفترة ١٩٩٠–١٩٩٩ حالة من الهبوط الاقتصادي الشديد أثر على مجمل مؤشرات والأبعاد الوطنية بشكل قوي حيث سجل أعلى مستويات للعجز الداخلي والخارجي. فيما عدا ذلك سمح الانطلاق القوي للاقتصاد الجزائري منذ ٢٠٠١–٢٠٠٢ خصوصا بتحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم حجم الادخار الوطني بمستويات معتبرة حيث اتسمت بحالة من الوفر المالي سمح لها بمقاومة الصدمة الخارجية القوية ٢٠٠٨–٢٠٠٩، وتعزيز الوضعية المالية الخارجية إلى جنب توفر درجة من الاستقرار النّقدي والمالي، لم يدم هذا الأمر طويلا لتعود عجلة الدورة الاقتصادية

بالجزائر مجددا حيث بدأت، مؤدية بها إلى حالة من التباطؤ ٢٠١٥/٢٠١٦ والذّي أثر عليها بشكل عميق إلى حد ما...، وهذا ما جعل الحكومة تستنفر كل مواردها المادية والبشرية من أجل تلافي السيناريو الذّي عاشته في بداية التجربة مع نظام اقتصاد السّوق.

تحلل هذه الورقة أهم التطورات الاقتصادية الكلية في الجزائري خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٤، مع تركيز خاص على دور السّياسة النّقدية بشكل مباشر أو غير مباشر على حدٍ سواء من خلال تدخلات بنك الجزائر في إرسائها خاصة من زاوية دوره الحاسم بالوقوف بالاقتصاد الجزائري أوقات الهبوط الاقتصادي كما سجل ذلك خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ في ظرف يتميز بهشاشة أكبر للمالية العامة أمام خطر انخفاض أسعار البترول ومحاولة ضمان استقراره في حالات الرّواج كما شهدت ذلك فترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وكذا رقابة المسار التضخّمي وفي الحفاظ على الاستقرار النّقدي والاقتصادي في الجزائر.

أهمية الورقة البحثية :

أ – تكمن أهمية الورقة البحثية في إبراز مدى الصلاحيات التي منحت للبنك المركزي للتقليل من الازمات الاقتصادية بالجزائر.
ب – إبراز الادوات التي يستعملها البنك المركزي في مراقبته وحدود صلاحيته ومن ثم الدور الذي يقوم به من خلال مساهمته في اسقرار المؤشرات الكلية.

مشكلة الورقة البحثية :

تمتعت الجزائر بفوائض مالية كبيرة وتوسّع اقتصادي سريع على خلفية ارتفاع أسعار النفط طوال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣، غير أنّه سرعان ما تحولت الفوائض إلى عجز وتباطؤ في النّمو الاقتصادي مجملاً نتيجة الأوضاع في سوق الطّاقة العالمية، فلا يزال انخفاض المحروقات واحتدام التغيّرات الجيوسياسية على المحيط الخارجي للجزائر قويًّا نتيجة لأوضاع داخلية وخارجية عديدة، وتشير توقعات إلى أن حالة التباطؤ في الجزائر التي لا تزال تتكيف مع صدمة أسعار المحروقات ستستمر خلال أربع سنوات المقبلة لذا تسعى الجزائر ممثلة بتوجهات بنك الجزائر جاهدة في الحيلولة دون تفاقم هذه الأزمة. وعليه من خلال هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي: **ما مدى قدرة بنك الجزائر في إرساء الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ؟**

أهداف الورقة البحثية

تهدف هذه الورقة البحثية الى عرض وتحليل لأهم التطورات الاقتصادية الكلية في الجزائري خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٤، مع تركيز خاص على دور السّياسة النّقدية بشكل مباشر أو غير مباشر على حدٍ سواء من خلال تدخلات بنك الجزائر في إرسائها خاصة من زاوية دوره الحاسم بالوقوف بالاقتصاد الجزائري أوقات الهبوط الاقتصادي كما سجل ذلك خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ في ظرف يتميز بهشاشة أكبر للمالية العامة أمام خطر انخفاض أسعار البترول ومحاولة ضمان استقراره في حالات الرّواج كما شهدت ذلك فترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وكذا رقابة المسار التضخّمي وفي الحفاظ على الاستقرار النّقدي والاقتصادي في الجزائر.

فرضيات الورقة البحثية :

– بذلت الجزائر في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين اقتصادها وذلك من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لاعطاء نوع من الاستقلالية للبنك المركزي لتشجيع الاستثمار في كافة القطاعات من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وهذا ماظهر في قانون ١٠/٢٠ وما تلاه من قوانين منضمة .

– تسعى الجزائر على اعتماد سياسة اقتصادية مستديمة مستقرة وخاصة بعد تدهور أسعار الطاقة النفطية وهذا من خلال محاولة إحداث الاستقرار على مستوى المؤشرات الكلية.

– الاهتمام بالجانب المالي من اجل توجيه الاستثمار في القطاعات المنتجة والمستديمة لاحداث التوازن العام بين جميع الاسواق المتمثلة في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق العمالة وخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

منهج البحث: يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على الأسلوب التحليل الوصفي وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من الاحصئيات ومعالجتها وتحليلها لإظهار الدور الذي يقوم به البنك المركزي ومساهماته في احداث الاستقرار الاقتصادي على مستوى المؤشرات الكلية وذلك باستخدام معامل الارتباط في التحليل الاحصائي من خلال برنامج SPSS الاصدار ٣٠.

المبحث الاول

مفهوم الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، والحفاظ على الاستقرار العام للأسعار وضمان نمو النّاتج الوطني، أي أن البنوك المركزية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي تسعى من خلال السّياسة النّقدية إلى الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار. من هذا المنطلق تسعى النظريات الاقتصادية الكلية ليس بشرح المشاكل الاقتصادية على المستوى الوطني وحسب بل تسعى فوق ذلك إلى إعطاء الحلول المناسبة والملائمة لها، مما يفرض ضرورة إعداد سياسات تحدد الأهداف الكلية للاقتصاد.[١]

المطلب الاول : محددات الاستقرار في الاقتصاد الكلي:

تتسم الدورة الاقتصادية بمجموعة من السمات أهمها سِمة الدَّورية ويُقصد بها أنَّ الأزمات تَتَعاقب على النّظام الاقتصادي في مُدَدٍ شبه منتظمة تطول أو تقصر بحسب نوع الدَّورة ونوع الاقتصاد، وبصفة عامة فإن دورة الاقتصاد تتكوَّن من أربع مراحل وهي (الرّواج، الرّكود، الكساد، والانتعاش) موضحة في الشكل أدناه.

الشكل رقم (٠١): مراحل الدورة الاقتصادية

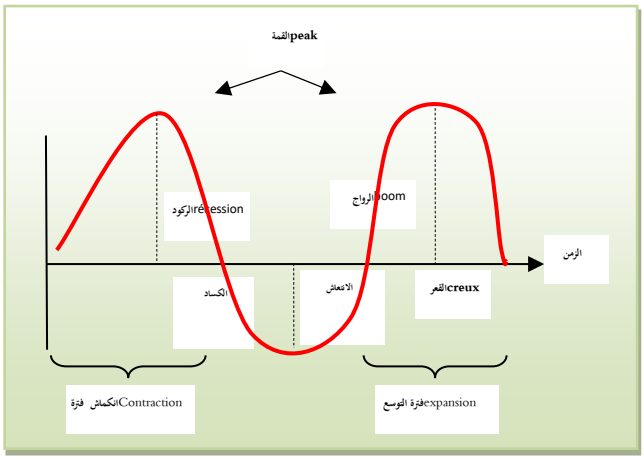

المصدر: داود العذاري–كاظم البكري، **اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية باستخدام نموذج كالدور**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٠، ص ٢٥.

أ – الاستقرار الاقتصادي الداخلي:

يتحدد الاستقرار الداخلي في الاقتصاد من خلال توازن واستقرار مؤشرات مهمة عادة تكون مؤشرات النمو الممثلة في مستوى الدخل أو النّاتج الإجمالي، بالإضافة إلى مؤشرات العمالة والتضخم ورصيد الميزانية.

ب – الاستقرار الاقتصادي الخارجي(ميزان المدفوعات):

[١] – محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي– الأسس النظرية**، دون طبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ص ٢٨.

يعدُّ ميزان المدفوعات ملخصاً لكلّ الصّفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل الصّادرات والواردات تدفقات رؤوس الأموال المختلفة...، إن تسجيل العجز في هذا الميزان يعني أن الاقتصاد في حالة استدانة وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق فائض أو توازن فيه على الأقل.

المطلب الثاني : الإطار العام البنوك المركزية ودورها في النشاط الاقتصادي:

أولاً: السّياسة النّقدية أداة البنك المركزي في الاقتصاد:

تعتبر السّياسة النّقدية إحدى أدوات السّياسة الاقتصادية، وإحدى الوسائل الهامة للبنك المركزي الذّي يتخذ من المعطيات النّقدية موضوعاً لتدخله بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة.

أ – أهداف السّياسة النّقدية:

تسعى السّياسة النّقدية إلى ضمان التّوازن الاقتصادي العام ببعديه الدّاخلي والخارجي؛ فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار، وتحقيق العمالة والتشغيل الكامل (تدنية البطالة)، أما الشّطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية ومحاولة تحقيق التّوازن في الميزان التّجاري. [٢]

١– العمالة الكاملة: تعمل السّياسة النّقدية على التأثير في عرض النّقد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم وقد يؤثر ذلك في الطلب على النّاتج الحقيقي من خلال تخفيض معدّلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشروعات وبالتّالي زيادة الطّلب على العمالة[٣].

٢– استقرار المستوى العام للأسعار: يقصد بها المحافظة على معدل التضخم منخفض ويعتبر هذا الهدف أقل وضوحا من الهدف السابق فمعدل العمالة المنخفض يعني تشغيلا أكثر وتخفيضا للبطالة بينما معدل التضخم المنخفض يكون على حساب بطالةٍ أعلى ويعني ذلك وجود اختيار أمام صانعي السّياسة الاقتصادية بين تحقيق معدّل تضخم منخفض وبطالة مرتفعة، وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفضة. [٤]

٣ – التّوازن في ميزان المدفوعات– التّوازن الخارجي: بحيث يكون لصالح البلاد من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام المعروض النّقدي أو سعر الفائدة أو سياسة سعر الصّرف.

٤ – تحقيق التنمية الاقتصادية: تلعب السّياسة النّقدية دورا هاما في توجيه السّياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه، توفير الشروط الملائمة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني، هذه الأهداف متداخلة فيما بينها، وكل واحد منها يكمِّل الآخر، يتضح أن لها اتجاهين، جانب للاستثمار والآخر للادِّخار.

ب – قنوات انتقال السّياسة النّقدية:

حتىَّ يمكن البنك المركزي من التأثير على التوجهات الاقتصادية، واعتماداً على السّياسة النّقدية يجب أن تكون آليات المنتهجة تمر عبر قنوات (قناة الإبلاغ) متمثلةً أساساً في طبيعة الأدوات المعتمدة، وتختلف الأهمية النِّسبية لقنوات الانتقال وطرق التّمويل حسب البلدان ودرجات التقدم أو طبيعة الاقتصاد فيها، يمكن إدراج هذه القنوات والأدوات فيما يلي : [٥]

١ – قناة أسعار الفائدة: قناة سعر الفائدة هى آلية انتقال السّياسة النّقدية الأكثر نجاعة خاصة في البلدان المتقدمة، وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السّياسة النّقدية إلى هدف السّياسة الاقتصادية، عند حالات الرّواج تعمد البنوك المركزية إلى رفعها ومنه

---

[٢] – حول عبد القادر، **أثـر السياسة النّقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر– ١٩٩٠– ٢٠٠٦** ، جامعة سعيدة ، ص: ٢٢ .

[٣] – محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النّقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية–(نظرية، تحليلية،قياسية)**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٠، ص٢١.

[٤] – السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان– الأردن، ٢٠١٠، ص ١٩٥.

[5] -Banque des Règlements Internationaux-BIS, Le rôle des banques centrales dans la stabilité macroéconomique et financière, Papers n° 76, 2014, p19.

ارتفاع تكلفة رأس المال وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، وفي حالات التباطؤ تقوم بالآلية العكسية من أجل تحفيز الاستثمار.

٢ – **قناة سعر الصّرف:** قناة سعر الصّرف هي آلية انتقال السّياسة النّقدية للتأثير على الصادرات وهي الأداة الأكثر نجاعة في القطاع الخارجي للبلدان – تجربة الصين الشعبية لدعم النمو الاقتصادي بالاعتماد على هذه الآلية–، وتُستعمل إلى جانب معدّلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي. عند الحالات التي تستدعي الكبح تعمد البنوك المركزية إلى رفعه ومنه ارتفاع تكلفة التبادل وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الإنتاج المحلي مما يؤدي للاستقرار النّقدي، وفي حالات التباطؤ والانكماش الداخلي تقوم بالآلية العكسية من أجل تحفيز الطلب على الإنتاج المحلي.

٣ – **قناة الائتمان:** تعمد البنوك المركزية للتأثير على المعروض النّقدي من أجل إبلاغ السّياسة النّقدية حيث يؤدي انخفاض العرض النّقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنوك التجارية، ومنه ينخفض حجم الائتمان الممنوح وبالتالي يحد من الاستثمار الذّي بدوره سيؤثرا سَلباً على درجة ومستوى النّمو الوطني، أما في حالة توجهات التوسع فإن البنوك المركزية تعمد إلى الحالة العكسية مؤثرة على النمو بوقعٍ إيجابيّ.

ثانيا : أدوات السّياسة النّقدية:

تمارس السّياسة النّقدية تأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النّقود والائتمان[٦]، وتتلخص آليتها في استخدام مجموعة من الأدوات، أدوات كمّية التي تبحث عن الحد من الكتلة النّقدية التي تخلقها البنوك التجارية، وأدوات كيفية (النوعية) والتي تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان.

١ – **الأدوات الكمية:** تتضمن عدة أدوات متباينة ومتمايزة فيما بينها وهي:

أ. سعر إعادة الخصم: هو سعر الفائدة الذّي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التّجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري، وهو عبارة عن الثّمن الذّي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التّجارية في المدة القصيرة، فإذا كانت هناك بوادر تضخم، رفع البنك المركزي سعر الفائدة حتّى تزيد تكلفة الاقتراض على كل من البنوك التجارية وعملائها، فيحد من حجم الائتمان ويخفّض من وسائل الدّفع المتاحة في الاقتصاد، أمّا إذا كانت هناك بوادر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدّفع في الاقتصاد.

ب. السّوق المفتوحة: يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أذونات الخزانة وسندات الحكومة، والأوراق المالية بصفة عامة سواء مباشرة أو من خلال سوق رأس المال وذلك بالتعامل مع البنوك والأفراد والشركات، وتهدف هذه الأداة للتأثير في الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية بالزيادة أو النّقصان مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النّقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذّي يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدّولة[٧]

ج. نسبة الاحتياطي الإجباري: هي نسبة معينة من إجمالي ودائع البنوك التجارية في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي (احتياطي السّيولة).

٢ – **الأدوات الكيفية (النوعية):** تتضمن عدة أدوات متباينة ومتمايزة فيما بينها وهي:

أ. تأطير القروض: تقوم السّلطة النّقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان)، وهذا ما يحدُّ من قدرتها على خلق الائتمان، غير أنّ استعمال هذه الأداة قد يؤدي تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول.

ب. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: يلجأ البنك المركزي لبعض العمليات التي تخص البنوك التجارية، وبها يصبح منافسا للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية عندما تكون أدوات السّياسة النّقدية غير فعّالة.

---

[٦] – دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ٢٤١.

[٧] – حسين كامل فهمي، **السياسة النّقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، دون طبعة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،٢٠٠٦، ص١٥.

ج. أسلوب الأوامر والتّعليمات المُلزمة: فيه يُصدر البنك المركزي الأوامر والتّعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتّي تصبح ملزمة بتنفيذها، ويحقّق هذا الأسلوب نجاحات في الدول النامية حين تفشل بقية الأدوات المُتاحة لدى البنك المركزي . [٨]

٣ – إسهامات البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاولة الحفاظ على التّوازن الاقتصادي، لذا تعدُّ نجاعة السّياسة النّقدية أمراً مُهما من أجل الوصول إلى أهداف السّياسة الاقتصادية.

٤ – البنوك المركزية والتّوازن الدّاخلي:

إن التّحدي المتمثل في تحقيق الاستقرار والتّوازن الداخلي والحفاظ عليه يعتمد إلى حدٍّ ما على قوة ونجاعة البنك المركزي في التأثير على النشاط الاقتصادي، الإطار الذّي سنستعرضه لاحقاً يرتبط على نحو وثيق بتوجهات السّياسة النّقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية ودورها في التأثير على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

٥ – البنك المركزي واستقرار الأسعار:

يتحقق التّوازن النّقدي بتساوي كل من العرض والطّلب على النّقود في سوق النّقود التي يتم فيها تبادل الأدوات الائتمانية والأصول المالية قصيرة الآجل، ويتجلى دور البنك المركزي في تحقيق التّوازن من خلال قيامه وبضيفته الأساسية (إصدار النّقود) ومراقبة الائتمان، من خلال قناة سعر الفائدة، إذ أن أيّ هبوط اقتصادي لابد وأن يقوم البنك المركزي بتبنّي سياسة توسّعية، وأن أي توسع اقتصادي مبالغ عليه أيضا تبني سياسة انكماشية وذلك باستخدام [٩]القنوات التالية:

أ – السّوق المفتوحة: في حالة الركود الاقتصادي وبهدف تنشيط الوحدات الاقتصادية يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فتزداد الاحتياطات النّقدية لدى البنوك وتتوسع في حجم الائتمان وهذا سيعمل على انخفاض أسعار الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة الإنفاق على المشاريع، إذ يمثل (M_s) عرض النّقود الذّي يتحدد من البنك المركزي ولا يخضع لأسعار الفائدة، بينما (M_d) يمثل الطلب على النقد من الوحدات الاقتصادية الأخرى ويرتبط عكسيا مع معدّلات الفائدة.

الشكل رقم(٠٢): أثر عمليات السوق المفتوحة على النقد وتحقيق التّوازن

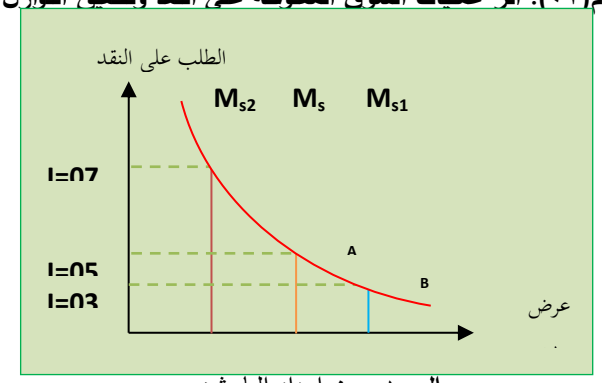

المصدر: من إعداد الباحثين .

يتحدد التّوازن في الشكل أعلاه في النقطة A عند سعر الفائدة I5، ومن خلال رغبة البنك المركزي في بزيادة المعروض النّقدي وبالعلاقة المشار إليها فترتفع أسعار السندات وتنخفض أسعار الفائدة، وأن زيادة العرض النّقدي من Ms إلىMs1 تؤدي لوجود فائض لدى الوحدات الاقتصادية فيرغبون بتخفيضها عن طريق زيادة الطلب على الأوراق المالية وبالتالي ترتفع أسعارها وتنخفض أسعار الفائدة لتصل إلى القيمة I3 وهو القيمة التي تحقق التّوازن والاستقرار في السوق النّقدية. أما في حالة يكون الاقتصاد في حالة توسع فإن البنك المركزي ينتهج سياسة انكماشية عن طريق الآلية العكسية فيقوم ببيع الأوراق المالية (تجدر الإشارة بأنه عندما يبيع البنك المركزي الأوراق المالية فإن شرائها من

[٨] – محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

[٩] – سندس حميد موسى، **البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي– مع إشارة لحالة العراق**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة– العراق، ٢٠٠٩، ص٩٦.

قبل البنوك والمؤسسات المالية يكون جبرا وليس اختيارا) لامتصاص كمية من الأرصدة النّقدية التي يرى أنها مناسبة وينتج عن ذلك انخفاض لعرض النّقود وحدوث فائض في الطلب على النقد، هذا يجعل الوحدات الاقتصادية يقبلون على بيع السندات أو الاقتراض أو السحب من الادخار لإعادة الأرصدة النّقدية لديهم إلى المستوى المطلوب، وبالتالي يرتفع سعر الفائدة الذّي يعني كلفة الاحتفاظ بالنقد وهذا سيؤدي لإعادة توازن والاستقرار في السّوق النّقدي.[١٠]

ب – سعر إعادة الخصم: هي واحدة من آلية انتقال السّياسة النّقدية ذات أهمية كبيرة خاصة في البلدان الأكثر تقدما نسبيا، وتغيير في مستوياتها قد يؤدي إلى تغيير في أسعار الفائدة المحلية، ولكن قد يتأخر ودون انتقال كامل، وإلى وجود سياسة احتكار القلة في كثير من النظم المصرفية، وهذا يحد من المنافسة وبالتالي مدى استجابة سعر السوق إلى تغيير سعر الفائدة. ويرجع هذا جزئيا إلى تركيز السوق، فضلا عن ارتفاع المخاطر.[١١]

ففي حالة الركود الاقتصادي وبهدف تنشيط الوحدات الاقتصادية يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم، بما أنه تكلفة اقتراض البنوك منه فتزداد قدرة البنوك على الإقراض وتتوسع في حجم الائتمان وهذا سيعمل على انخفاض أسعار الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة الإنفاق على المشاريع وهذا مايظهر فيما يلي :

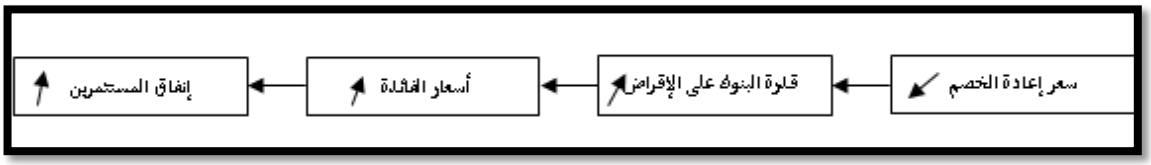

أما في حالة يكون الاقتصاد في حالة توسع فإن البنك المركزي ينتهج سياسة انكماشية عن طريق الآلية العكسية فيقوم برفع معدّلات الخصم لكبح قدرة البنوك التوسعية فيؤثر على الإقراض وبالتالي يرتفع سعر الفائدة الذّي يعني كلفة الاحتفاظ بالنقد وينتج عن ذلك انخفاض لعرض النّقود وحدوث فائض في الطلب على النقد، وبالتالي توازن واستقرار في السوق النّقدي.[١٢]

الشكل رقم(٠٣): أثر عمليات سعر إعادة الخصم على الاستقرار النّقدي وتحقيق التّوازن

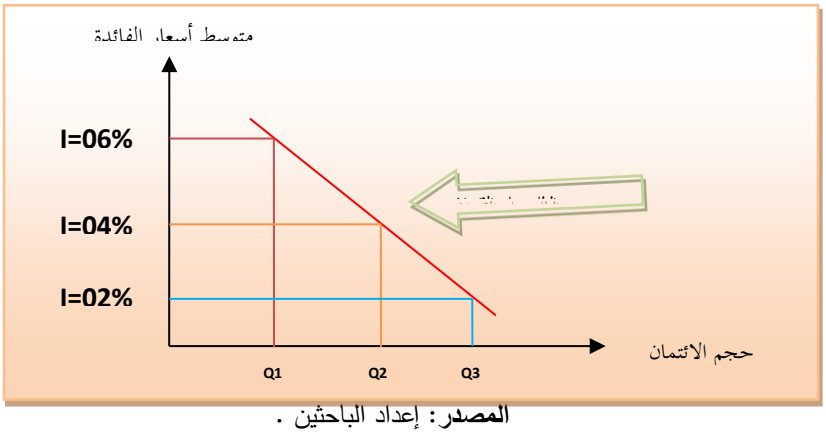

المصدر: إعداد الباحثين .

فإذا كان هناك تضخم في الاقتصاد فإن البنك المركزي يَعمد إلى رفع كلفة الائتمان الذّي يقدمه للبنوك التّجارية وهي بدوره تحمله لباقي الوحدات الاقتصادية من خلال رفعه من 04% إلى 06% وبالتالي سينخفض حجم الائتمان المقدم من Q2 إلىQ1، ويحدث العكس في حالة قيام البنك المركزي بسياسة توسّعية.

ج – نسبة الاحتياطي الإلزامي: تعمل آلية الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي بنفس فلسفة أسعار إعادة الخصم .

المطلب الثالث : البنك المركزي واستقرار العرض والطلب الكلي:

[١٠] – سندس حميد موسى، المرجع السابق، ص٩٦.

[11] – Banque des Règlements Internationaux-BIS, Op-Cite, p19

[12] - http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/FR.INR.RINR.html

يتحكم البنك المركزي في حجم النّقود المعروضة في الاقتصاد عن طريق الأدوات التقليدية الآنفة الذّكر، فإذا قام برفع حجم النّقود المعروضة فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي Ad_0 إلى الأعلى Ad_1 ، عند نفس مستوى الأسعار يرتفع مستوى توازن الدخل والإنفاق.

الشكل رقم(٠٤): أثر توجهات البنك المركزي على العرض والطلب الكلي

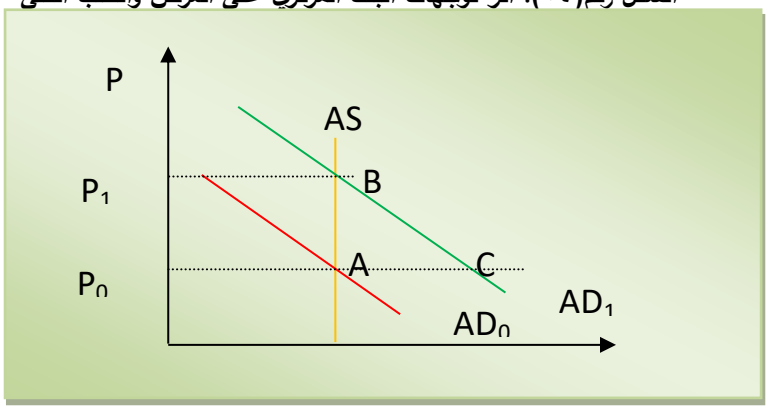

المصدر: محمد العربي ساكر، **الاقتصاد الكلي المعمق**، جامعة الجزائر، ص ٢١.

نفرض أن الوضع التَّوازن ي كان عند (A) حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD_0 مع منحنى العرض الكلي AS ويتحقق ذلك على مستوى التوظيف الكامل وحيث مستوى الأسعار السائد هو P_0، نفرض أن البنك المركزي قام بسياسة توسعية أدت إلى زيادة الرصيد النّقدي لعرض النّقود ، ينتقل بذلك (AD_0) إلى (AD_1) والزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى فائض في الطلب على السلع والخدمات عن طريق الزيادة في توظيف عمال جدد بأجور مرتفعة وتزداد بالتالي التكاليف، وبهذا يرتفع المستوى العام للأسعار ليصل إلى (B) ويخفض بالتالي الرصيد الحقيقي لعرض النّقود إلى المستوى الذّي كان عليه أصلاً.

١ – البنوك المركزية والاستقرار الخارجي:

إن التحدي المتمثل في تحقيق الاستقرار والتَّوازن الخارجي والحفاظ عليه يعتمد إلى حدٍ ما على قوة ونجاعة البنك المركزي في التأثير على النشاط الاقتصادي، الإطار الذّي سنستعرضه لاحقا يرتبط على نحو وثيق بتوجهات السّياسة النّقدية ودورها في التأثير على مؤشرات الاستقرار في القطاع الخارجي.

٢ – البنك المركزي وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات:

عند حصول فائض في ميزان المدفوعات يتجمع لدى البنك المركزي فائض من العملات الأجنبية تستعمل لاحقاً في حالة العجز، فالعجز بشكل مستمر سوف يؤدّي إلى استنزاف الموارد النّقدية الأجنبية، لذلك يجب تحديد أساس مشكلة العجز فإما أن تكون بسبب الواردات المتزايدة أو الصادرات المتناقصة، وبالتالي يعمد البنك المركزي إلى السّياسة المناسبة بعد تحديد المشكل...، هذا ويعد التضخم المحلي من أهم الأسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات إذ يؤدي الارتفاع في مستوى أسعار السلع المحلية إلى تحويل الطلب المحلي نحو سلع بديلة مستوردة أرخص نسبيا من المحلية فضلا عن الصادرات ذلك البلد تصبح أغلى نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للبلد، وتحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدول المنافسة وهذا يعني أن تفشي التضخم في الاقتصاد المحلي يؤدي إلى تشجيع الاستيراد ويعيق الصادرات، لذلك وجب على البنك المركزي اتخاذ سياسة كفيلة لإزالة العجز في ميزان المدفوعات. يمكن الاستعانة باحدى الادوات ومنها :

– رفع سعر إعادة الخصم: كأداة لإعادة التَّوازن فينتج عنه ارتفاع أسعر الفائدة وتنخفض الاستثمارات وبالتالي سوف يشجع الادخار بدل الاستهلاك ومنه ينخفض الإنفاق الكلي والتقليل من التضخم، أي أن الأسعار ستميل إلى الانخفاض وهذا الإجراء يعمل على تشجيع الصادرات وكذلك يقلل الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، وبما أن سعر الفائدة مرتفع سيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتضيفها في البنوك المحلية وينتج عن ذلك تقليل العجز في ميزان المدفوعات (الاستقرار الخارجي)، المسار التالي يوضح أثر قناة إعادة الخصم على توازن ميزان المدفوعات ويتضح ذلك فيما يلي :

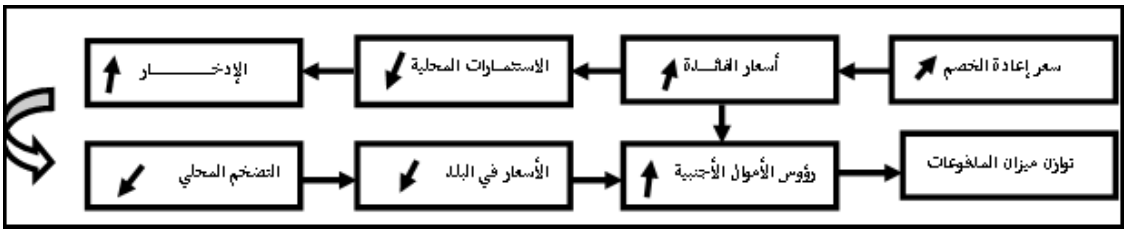

المبحث الثاني

التطور الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات الاستقرار:

المطلب الاول : واقع الاقتصاد الجزائري:

بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادي الذّي شهده عشرية التسعينات من القرن الماضي، استأنف النشاط الاقتصادي في الجزائر النمو في غضون ١٤سنة الأخيرة بفضل برامج الإنعاش وفي ظرف يتميز بتخفيف معتبر لحدة أزمة الدين السّيادي، جنباً إلى ارتفاع أهم الموارد التمويلية للجزائر التي تتمثل في المحروقات وبالرّغم من أنّ هذا الانتعاش كان متذبذباً إلاّ أنه على وتيرةٍ سمحت للجزائر بمواجهة أثر الصّدمة الخارجية القوية ٢٠٠٩-٢٠٠٨. بالاعتماد على التحليل أدناه سنحاول أن نعطي صورة مختصرة للتطورات الاقتصادية في الجزائر منذ عزِّ الأزمة ١٩٩٥-١٩٩٦ فمرحلة التّعافي والاستئناف سنة ٢٠٠٢ لتبلغ ذروة الانتعاش ٢٠٠٨-٢٠١٢، ثم مرحلة التقهقر والهبوط الكبير الذّي شهدته خلال ٢٠١٥/٢٠١٤.

١ - النّاتج والاستهلاك الوطني:

يعتبر النمو السنوي للناتج الإجمالي والاستهلاك الإجمالي مقياسا هاما لتحديد وتيرة الاقتصاد لأي بلد وتحديد أدائه وبالنسبة لمؤشر النّاتج الإجمالي فقد شهد تذبذبا في الجزائر نتيجة عدة عوامل والتحليل الاقتصادي أدناه يوجز أهم ملاحظات حول وضع هذا الأخير بالإضافة لمستوى الاستهلاك الكلي في البلاد، فالانطلاقة القوية للاقتصاد الجزائري مطلع الألفية الجديدة سمحت للجزائر بأن تضع نفسها ضمن قليل الدول النامية التي استطاعت التحكم في مديونيتها وتحسين مجمل عناصر التوجهات الاقتصادية على الأقل خلال فترة معينة اتسمت بتحسن للوضعية الخارجية.

الشكل رقم (٠٥): النّاتج & الاستهلاك الوطني الإجمالي في الجزائر

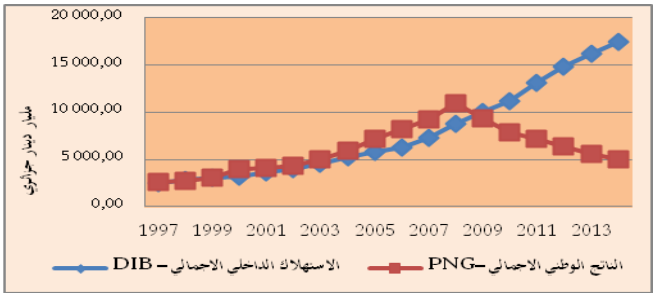

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على:

- Banque Da Algérie، **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**، Rapport 1997-2014.

بالفعل كان استئناف النمو في PNG وDIB (الاستهلاك الوطني الإجمالي) مطلع الألفية الثانية بوتيرة متزايدة والتي تجلت في عام ٢٠٠٢ فبعدما كانت مستوياتهما تقدر بـ ٢٥٠٠-٢٨٠٠ مليار دينار ارتفع إلى ٠٠٠ ٤ مليار دولار بواقع ٦٠% هذا بالنسبة للناتج الوطني، وقد ظل الاستهلاك الوطني متناميا أيضا بنفس النسق تقريباً خلال هذه السنوات. في عام ٢٠٠٤ بفضل تسارع قوية إلى الأداء الجيد لصادرات المحروقات (الكمية والسعر)، مدفوعا التوسع في الاستثمار العام إلى ارتفاع منحنى ومعدّلات النّاتج الإجمالي إلى ٥٨٩٠،٥ مليار دينار جزائري أي تطور بواقع ١٨ % عن سنة ٢٠٠٣، بينما كانت إجمالي الاستهلاك 264 5 مليار دينار مقابل ٤٥٠١،٤ مليار دينار أي بواقع ١٦%. و تواصل النمو في PNG وDIB

باضطراد ليبلغ النّاتج أعلى مداه سنة ٢٠٠٨ بواقع ١٠٩٠٩،٦ مليار دينار نتيجة ارتفاع سعر البرميل من النفط $٩٩،٩ مقابل $٥٤ سنة ٢٠٠٥.

تشير أهم مؤشرات الاقتصاد إلى أن النمو في وتيرة متواضعة جدا بغض النظر عن الركود في العالم نتيجة للأزمة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حيث تدهور مستوى النّاتج الوطني بدءا من ٢٠٠٩ هذه السنة تمثل نقطة الانعطاف بالنسبة لكل مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دونما أي استثناء، التي سجلت تدهور بواقع(- ١٥ %)عن سنة ٢٠٠٨، ونسبة ١٧ % سنة ٢٠١٠، في حين يستمر منحنى النّاتج الوطني في التدهور نتيجة تدهور عائدات النفط منذ ٢٠٠٩ حتى نهاية فترة الدراسة. وفي سنة ٢٠١٢ المدفوعة بزيادة الطلب الكلي قدر النمو الحقيقي السنوي لإجمالي النّاتج الوطني ما نسبته ١٤% سالبا، مع الأخذ بعين الاعتبار النمو الديموغرافي المقدر بـ ٢،١٦% في سنة ٢٠١٢ على الرغم من تراجع وتيرة النمو في الاستهلاك النهائي، عرفت وتيرة إجمالي الإنفاق المحلي زيادة معتبرة بعد انخفاضها لسنتين متتاليتين من١٢،٦% سنة ٢٠٠٩ إلى ٥،٢% في سنة ٢٠١٠، وإلى ٦،٢% بسبب تباطؤ الاستثمارات في سنة ٢٠١١.

عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا في سنة 2013 ويرجع هذا إلى تردد نمو الطلب الإجمالي ١٦١٧٦مليار دينار وانخفاض إنتاج المحروقات، قُدّر إجمالي النّاتج الوطني بـ ٥٥٣٩ مليار دينار مقابل ٦٣٣٦ مليار في ٢٠١٢ مسجلا تدهورا بنسبة ١٣%. بينما الاستهلاك الوطني بلغ ١٦١٧٦،٢ مليار دينار مسجلا ارتفاعا ٢٤% عن سنة ٢٠١١. بالنسبة لسنة ٢٠١٤ تميزت بمواصلة تعزيز النشاط الاقتصادي العالمي، وإن كان بوتيرة معتدلة في البلدان المتقدمة بينما في الجزائر توالت التّناسبات بين المؤشرات الكلية فبنسبة للناتج الإجمالي بلغ٤٩٦٨،١ مليار دينار مسجلا تدهورا بنسبة ١١% عن سنة ٢٠١٣. تعود نسبة تدهور مؤشر النّاتج الوطني خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٤ أساسا إلى تدهور صافي دخل العوائد الوطنية الصافية وإلى تدهور أصول المحروقات.

الشكل رقم (٠٦): النّاتج الداخلي الإجمالي داخل & خارج المحروقات

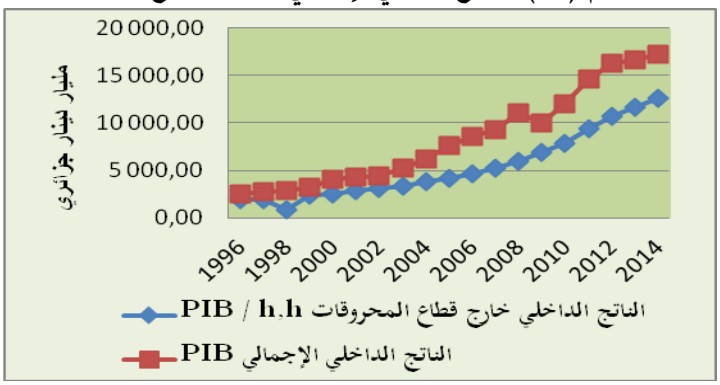

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على:

- Banque D'Algérie، **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**، Rapport 1997-2014.

بالنسبة لمؤشر PIB بلغ مجمله ٢٧٨٠ مليار دينار سنة ١٩٩٧ ارتفع إلى ٢٨٣٠ مليار مقابل تدهور عائدات المحروقات PIB خارج المحروقات التي كانت ١٩٤١،٢٠ مليار ثم لتنخفض إلى ٨٦٥ مليار سنة ١٩٩٨ وهذا بسبب تدهور أسعار البرميل من النفط من $١٩،٥ للبرميل الواحد سنة ١٩٩٧ لتبلغ قيمة متدنية $١٢،٩٠ سنة ١٩٩٨، وبعد فترة من النمو الإيجابي والذّي لم يستمر تقديرات التغيرات في الإنتاج والنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠٠٢ سجلت نموا بنسبة ٠٤% يشير إلى انعكاس الاتجاه نحو معدّلات نمو أعلى، لا تزال غير كافية فيما يتعلق بالعمالة ولكن أكثر استدامة والتي تسيطر على نحو أفضل مما كانت عليه في الماضي.

في عام ٢٠٠٢ وللسنة الثالثة على التوالي، النّاتج المحلي الإجمالي باستثناء قطاع الزراعة والقطاعات غير النفطية تتقدم بمعدل زيادة ٥،٧% في ويأتي هذا الأداء في جزء كبير منه إلى الديناميكية للبناء والأشغال العامة القطاعات BTP والخدمات. حيث شهدت القيمة المضافة للبناء أقوى نمو ٠٨% لمدة ٠٦ سنوات. ويعزى هذا التوسع بدعم النفقات كبيرة من

المعدات العامة في إطار النفقات المتعلقة التوسع المالي، على وجه الخصوص، من برامج الإسكان والطرق والهيدروليكية. ويدعم هذا النمو قطاع قوي من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل توافر مواد البناء والاسمنت والحديد والصلب.[١٣]

كان النمو في النّاتج خارج المحروقات بوتيرة محتشمة حتى سنة ٢٠٠٤، بينما النّاتج المحلي الإجمالي انتعش سنة ٢٠٠٣ الذّي سجل ٥٢٦٤ مليار دينار مقابل ٣٣٩١ مليار للناتج الحقيقي. في عام ٢٠٠٤ تميز الاقتصاد العالمي بزخم النمو الذّي بدأ من منتصف سنة ٢٠٠٣ حيث بلغت معدّلات النمو ٥,١% وهي أعلى معدّلات منذ ٣٠ سنة، وهذا النمو يستند في المقام الأول على سياسة الاقتصاد الكلي التوسعية في أجزاء كثيرة من العالم، و تحسين الربحية التي، نظرا للظروف تمويل المناسب وتحفيز الاستثمارات.

إنّ الأداءات الاقتصادية والمالية المسجلة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨ سمحت للاقتصاد الوطني أن يبقى ديناميكيا حتى في عجز الصدمة الخارجية الكبيرة شهدا على ذلك مؤشر PIB خارج المحروقات والذّي ساهم فيه التوسع القوي لاستثمار النّاتج عن حجم القروض الموجهة للاقتصاد، المُعزّز بظروف مالية أكثر ملاءمة وبتدابير تدعيمية للمؤسسات، في إنعاش الإنتاجي وفي ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات سنة ٢٠١٤ سجل النّاتج الاجمالي الحقيقي وذلك بفضل التوسع في الطلب الكلي بالإضافة إلى الأداء الجيد للقطاعين وهي البناء والخدمات في السوق[١٤]، بواقع ١٢٥٤٧ مليار دينار مقابل ١١٦٧٥ مليار في سنة ٢٠١٣، إضافة إلى ذلك تم تسجيل ناتج اجمالي١٧٢٠٥ مليار مقابل ١٦٦٤٣ مليار في ٢٠١٣. إلا أن مجمل المؤشرات الكلية كانت في وضع حرج، التحليل ادناه سيحاول الايفاء بمجمل توجهات هذه المؤشرات.

٢ – البطالة والتضخم:

حسب نظرية فيلبس توجود علاقة عكسية بين معدّلات التضخم والبطالة، لكن مع بداية السبعينات بدأت العلاقة السابقة تأخذ اتجاه آخر، حيث أصبحت هذه العلاقة طردية وهذا ما أطلق عليه بالركود التضخمي(Stagflation)، في الجزائر ومن خلال الشكل أدناه يمكننا تقديم تحليل اقتصادي من خلال تقسيمه إلى ٠٣ فترات.

الشكل رقم (٠٧): منحنى فيليبس في الجزائر

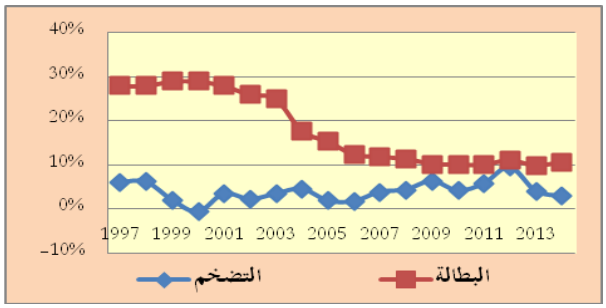

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على:

- Banque Da Algérie، Op-Cite.
- Office National des Statistiques -ONS http://www.ons.dz/. ٢٠١٦/١١

الفترة الأولى: التدهور ١٩٩٧-٢٠٠١: تميزت بأعلى معدّلات في التضخم والبطالة في الجزائر المستقلة (تستثنى سنة ١٩٩٥-١٩٩٦ بما يخص التضخم ٢٢%) فقد سجلت هذه السنتين معدل ٠٦% بالنسبة للتضخم والذّي لا تزال الجزائر تعاني من سياسة ضخ العملة في برنامج الدين الثاني مع صندوق النقد الدولي آنذاك، تقابله نسبة بطالة الأعلى والتي مثلت ٢٨% نتيجة برامج إعادة الهيكلة التي قامت بها الجزائر انصياعا لذات البرنامج من الصندوق الدولي. ونذكر أيضا أن التضخم ناتج عن ارتفاع الأسعار خارج قطاع المحروقات. وبالنسبة للسنوات ١٩٩٩- ٢٠٠٠ تميزت بمستويات

[١٣]- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، التقرير السنوي ٢٠١٣، ص٠٧.

[14] - Banque Da Algérie, Op-Cite, Rapport 2014, P ٢١.

ملائمة للتضخم في البلاد حتى بلغ نسبة ٠١-%، وهي حالة الانكماش المسجلة سنة ٢٠٠٠، نتيجة الاستقرار النسبي لأسعار المستهلك لمزيج عدة عوامل، بما في ذلك زيادة الإمدادات المحلية والواردات والاستقرار النسبي للأسعار.

الفترة الثانية: التعافي ٢٠٠٢-٢٠٠٨: يلاحظ أن التضخم في هذه الفترة كان مقبول عموما عند هامش ٣-٤% بينما البطالة كانت متحكم فيها وما نلاحظه من تحسن في المؤشر حيث تواصلت في الانخفاض بواقع ٠٣% سنويا.

الفترة الثالثة: الاستقرار النسبي ٢٠٠٩- ٢٠١٤: في سنة ٢٠٠٩ كما أشرنا سابقا بأنها سنة استثنائية استقر مؤشر البطالة عند ١٠% بينما ارتفع التضخم إلى ٠٦% أي بواقع ٠٢% عن السنوات السابقة، إلا أنه عموما تميزت هذه المرحلة بالاستقرار الملحوظ في كلا المؤشرين بالرغم من أن التضخم بدا أنه تحسن نوعا ما في السنتين الأخيرتين من الدراسة .

بالرغم من ان مجمل هذا التحليل المنطلق من إفصاحات بنك الجزائر للمؤشرات هذه توحي بأن الجزائر تتحكم إلى حد ما في متغيرات إلا أن الواقع يرى بأن تكون أحسن بكثير من هذا الرّتم نتيجة الإمكانيات الهائلة التي تحوزها الجزائر سواء المادية أو حتى المورد البشري ذو الطاقة والكفاءة العالية..

٣ - المديونية الخارجية:

كانت أزمة الديون الخارجية للجزائر وللدول النامية -ولا تزال- تمثل إحدى التحديات التي تواجه الدول الدائنة والمدينة على السواء، ومع تزايد الديون الخارجية وجد عدد كبير من الدول النامية بشكل عام، والعربية بشكل خاص صعوبة في الاستمرار في خدمة ديونها حيث انه في بعض الأحيان تتجاوز التزاماتها قدرتها على السداد، فقد أدى ارتفاع خدمة الديون إلى استنزاف حصيلة الجزائر من النقد الأجنبي مما الحق الضرر بشكل رئيس ببرنامج الانعاش كما أدت الزيادة في الديون الخارجية إلى تدهور موازين المدفوعات بشكل عام .

الشكل رقم (٠٨): الدين الخارجي للجزائر & خدمة الدين (الفائدة + الأساس)

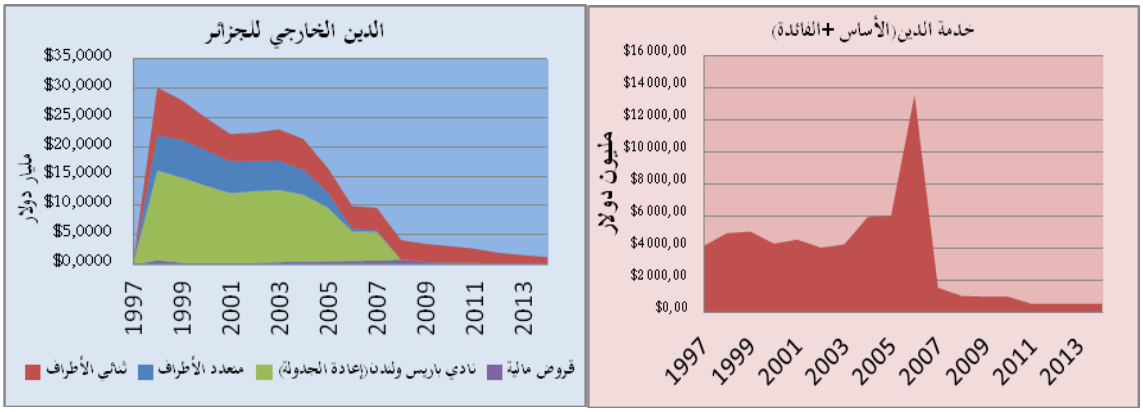

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على:

Op-Cite، Banque Da Algérie،Banque Da Algérie

نسلط الضوء على الأهمية النسبية وزيادة إعادة جدولة القروض (نادي باريس ونادي لندن) [*] منذ عام ١٩٩٦، فقد سجل الدين الخارجي المستحق اتجاها نزوليا منذ عام ١٩٩٧، بعد أن بلغ ذروته ٣٣ مليار$ في عام ١٩٩٦، ثم ١٥ مليار في ١٩٩٧، وحتى وصلت إلى مستوى في نهاية عام ٢٠٠٦ أقل بكثير من ١٩٩٧.

في سنة ١٩٩٧ بلغت قيمة الديون ٣٠ مليار دولار وهو في أعلى مدى لها كما سبق الاشارة لذلك، فبالنسبة للقروض الثنائية كانت قيمتها ٨,٠٩٧ مليار دولار وما يزيد بقليل أما القروض المتعددة الأطراف ٦,٠ مليار دولار بينما سجلت خدمة الدين لوحده(الأساس+ الفائدة) ما مجمله ٤,١ مليار دولار بالنسبة للديون التي سبق اعادة جدولتها في ١٩٩٦، بالنسبة للديون مع نادي باريس ولندن، بلغت مجملا ١٥,٢٢٦ مليار دولار بحلول سنة ١٩٩٨ أما خدمة الديون ارتفعت قيمة لتصل أعلى مداها ٠٥ مليار دولار أي بقيمة تساوي قروض أو أضعاف القروض بحد ذاتها.

في سنة ٢٠٠٢، سجلت القروض متعددة الأطراف ٥,٠١٠ مليار تقابلها قروض مجدولة بواقع ١٢,٨٨٠مليار وبالرغم من تحسن هذه الأخيرة عن سنة ١٩٩٨، إلا أنها لاتزال مرتفعة جدا. أما في ٢٠٠٦ وبالرغم من الوفر المالي النّاتج عن برامج التنمية والانعاش فقد أفضت لتحسن ملحوظ في مؤشرات التنمية حتى المديونية الخارجية بالرغم من أن خدمة الدين بلغت أعلى مدى لها في تاريخ الجزائر المستقلة ١٣,٥٠٠مليار دولار، إلا أن الجزائر تخلصت من جزء كبير من ديونها فالثنائية تقريبا بلغت ٠,٤ مليار والديون المجدولة بواقع ٠٥ مليار دولار، بعدما كانت في ٩,١١١ مليار في السنة التي سبقتها. وبحلول سنة ٢٠١١، بلغت خدمة الدين ٥,٠٠ مليار وهو تحسن ملحوظ في حين بلغت الديون الأخرى المتعددة الأطراف ٠,٠١ مليار دولار، أما الديون المجدولة فقد اهتلكت تماما. وعليه تمتعت المديونية الخارجية بالاستقرار النسبي بقية سنوات الدراسة.

٤ – التَّوازن الداخلي –لإرساء الاستقرار الداخلي:

إن الهدف من سياسة الاستقرار الاقتصادي هو استعادة التَّوازن في الاقتصاديات الكلية من خلال ترشيد الطلب المحلي وتقييد عجز الموازنة العامة باتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات الحكومية وترشيد النفقات وكذلك إتباع سياسة سعر الصّرف، تهدف إلى جانب الموارد إلى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج السلع البديلة للواردات. ومن ضمن الإجراءات التصحيحية التي اتخذت في سياسة الموازنة تمثلت أساسا في محاولة الحد من العجز ورفع الدعم في المواد الغذائية الأساسية، وتخلي الخزينة عن تمويل الاستثمارات العمومية للمؤسسات العمومية، وهذا من أجل تقليص النفقات العامة، فقد عرفت الجزائر فترات تميزت موازنة الدولة فيها برصيدها السالب وذلك لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية نفقات الدولة خاصة وأن الإيرادات تعتمد بنسبة كبيرة على موارد الجباية البترولية وهذا ما جعلها تتأثر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي[١٥]

الشكل رقم (٠٩): رصيد الموازنة العامة للدولة

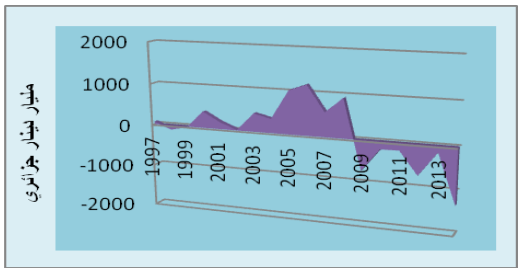

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على:

- Banque Da Algérie، Banque Da Algérie، Op-Cite.

بلغ رصيد الموازنة العامة في سنة ١٩٩٧ فائضاً بـ ٦٦,١ مليار دينار، بإجمالي إيرادات ٩٢٦,٦ مليار حيث تمثل ٦٤% منها عائدات قطاع محروقات. بينما الجزء الباقي هو من خارج قطاع المحروقات، أما بالنسبة للنفقات فقد بلغت ٨٤٥ مليار دينار، وبحلول ١٩٩٨–١٩٩٩ سجلت الموازنة عجزا بـ ١٠٨,٢–١٦,٥ مليار دينار على التوالي ويرجع السبب أساسا في تدهور عائدات الجزائر من المحروقات حيث سجلت ٩٧٧٤–١١٩٠٤ مليار دولار على التوالي بعدما كانت سنة ١٩٩٧ بقيمة ١٣١٨١ مليار دولار هذا من ناحية...، من ناحية أخرى تنامي نفقات الدولة بواقع ١٣% بين نفس الفترة في حين الإيرادات سجلت تدهورا بواقع ٠٢%.

وقد سجلت الميزانية في سنة ٢٠٠٠ فائضاً يزيد عن ٣٩٨ مليار دينار مثلت مساهمة عائدات المحروقات فيه أكثر من ٧٦% (حيث بلغ سعر البرميل من النفط ٢٨$) تقابله نفقات بقيمة ١١٧٨,١ مليار دينار سجلت النسبي الأكبر فيها نفقات جارية تخص المستخدمين والتحويلات الجارية. لم يستمر الوضع طويلا (الفائض)، حتى تقهقر سنة ٢٠٠١–٢٠٠٢ حيث سجل فائضا بـ١٧١–١٠ مليار دينار على التوالي، وبالرغم من انه كان موجبا إلا أن مستوى تدهوره يوحي حجم التباين في مستويي الموازنة فقد تميزت سنة ٢٠٠١ بنمو ملحوظ في النفقات بواقع ١٢% بينما الإيرادات نمت بواقع ٩,٨٥% فقط.

[١٥]– بن حمادي عبد القادر، **تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات– دراسة حالة الجزائر**، جامعة وهران– الجزائر، ـــــ، ص: ٣٠ .

أما في سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ فقد شهدت تطور ملحوظ في فائض الموازنة حيث أدى نمو عائد المحروقات والذّي يعود أساسا في ارتفاع سعر البرميل من النفط(٢٩ -٣٨$) على التوالي، هذا كان له الأثر الأكبر على رصيد الموازنة مسجلا فائضا بقيمة ٤٣٦ مليار دينار سنة ٢٠٠٤ وساهمت فيه عائدات المحروقات ٧٠% من إجمالي الإيرادات و٢٨% منها لصندوق ضبط الإيرادات، في حين النفقات العامة مثلت ٦٦% منها نفقات جارية للمستخدمين وتجهيزات وما نسبته ٣٣% نفقات رأس مالية. أما سنة ٢٠٠٦ فقد شهدت هذه وفرا ماليا عاليا بفضل ارتفاع صادرات البلاد من المحروقات وخارج المحروقات، حيث نمت الإيرادات بواقع ٦٣% عن سنة ٢٠٠٤، بينما النفقات نمت بـ ٢٩%.

وفي سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ سجل رصيد الميزانية فائضاً بقيمة ٥٧٩-٩٣٥ مليار دينار على التوالي ونلاحظ أنه قد تدهور بواقع ٧٨% عن سنة ٢٠٠٦ والذّي يعود في الأساس إلى ارتفاع حجم النفقات العامة بالرغم من ارتفاع عائدات المحروقات حيث بلغت ٧٧١٩٤ مليار دينار سنة ٢٠٠٨ حيث سجل سعر البرميل الواحد (٩٩,٩$) حيث نمت النفقات سنة ٢٠٠٧ بواقع ١٢% بينما إيرادات الدولة تحقق نموا بواقع ١٣%، أما في سنة ٢٠٠٨ ارتفعت النفقات بواقع ١٣%...، تواصلت سلسلة تدهور الميزانية العامة للدولة لتبلغ ذروتها سنة ٢٠٠٩، هذه السنة التي كما سبق الإشارة لذلك تعتبر نقطة انعطاف في مسيرة الاقتصاد الجزائري الذّي شهد انطلاقة قوية في ٢٠٠٢، فقد سجلت هذه السنة عجزا بقيمة (٧١٣- مليار دينار) أول عجز منذ سنة ١٩٩٧، وقد يعود أساسا بالإضافة إلى تدهور عائدات قطاع المحروقات الذّي تأثر بشكل مباشر بالصدمة الخارجية القوية التي مست القطاع المالي العالمي التي بلغت ذروتها سنة ٢٠٠٩، فقد تراجعت عائدات المحروقات في الجزائر بواقع ٥٧,٥٣-%. استمر هذا العجز وان كان ب باتجاه متناقص ليبلغ ما قيمته (١٤٣- مليار دينار) في ٢٠١٣، وبالرغم من أن أسعار المحروقات كانت أعلى بكثير من ما كانت عليه سنة ٢٠٠٨ إلا أن نمو النفقات العامة كان له الأثر الأكبر على رصيد الموازنة.

أما ميزانية الدولة في سنة ٢٠١٤ سجلت عجزاً بقيمة ١٣٢٣,٦- مليار دينار، ويعود ذلك أساسا إلى تدهور عائد قطاع المحروقات الذّي يمثل ما يزيد عن ٧٥% من إيرادات الدولة، هذا الجزء الكبير أثر على الموازنة بتدهور ما نسبته ٨٢% عن سنة ٢٠١٢. وقد سبق الإشارة إلى أن سنة ٢٠٠٩ تمثل نقطة انعطاف بالنسبة للاقتصاد الجزائري والعالمي على حد سواء بالرغم من ان الجزائر لم تتأثر مباشرة بالصدمة الخارجية القوية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلا أن ذلك كان له الأثر على المعاملات مع القطاع الخارجي والذّي يظهر أساسا في رصيد ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

وقد شهد الاقتصاد الجزائري في ٢٠٠١-٢٠٠٢ انطلاقة قوية مدعمة بعوامل عديدة كبرامج الإنعاش الذّي أرادت الجزائر أن تستفيد من الوضع المالي الجيد النّاتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداءا من سنة ٢٠٠٠ وقامت بدعم الإنعاش الاقتصادي على فترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة التي تنتج القيمة المضافة وتوفر الشغل بالرغم من هذا، فقد شهدت تذبذبات بعد الصدمة الخارجية ٢٠٠٩ والذّي أثرت بشكل غير مباشر على أداء مؤشرات التَّوازن الداخلي والمعبر عنه في هذه الدراسة بمستويات النّاتج الحقيقي مدعوما بمؤشرات هامة في الاقتصاد الكلي كمستوى النّاتج الوطني الإجمالي PNG والنّاتج الداخلي الإجمالي PIB وأسعار الاستهلاك، والموازنة العامة للدولة...الخ، بالإضافة إلى مستويات البطالة والتضخم المعبر عنها بمنحنى فيليبس في الجزائر، كل هذا من اجل إعطاء صورة عن وضع التَّوازن الداخلي ومستوى أداء الاقتصاد الجزائري. من جهة أخرى التحليل أدناه يقوم بإعطاء صورة عن مؤشرات التَّوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري معبرا عنه بتوازن ميزان المدفوعات وتوازن الصّرف للدينار الجزائري خلال نفس الفترة ١٩٩٧-٢٠١٤.

المطلب الثاني : التَّوازن الخارجي-لإرساء الاستقرار الخارجي وهذا مايظهر من خلال :

١ - **ميزان المدفوعات:** يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية، وله أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي ويمكننا من تحديد المركز المالي للبلد، التحليل أدناه يحاول تحليل وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة المسح ١٩٩٦-٢٠١٤، ونشير بأن الوحدة المعتمدة هي مليار دولار نظرا لأن مصدر المعتمد يعتمد هذا (تقرير بنك الجزائر).

الشكل رقم (١٠): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري – مليار دولار أمريكي

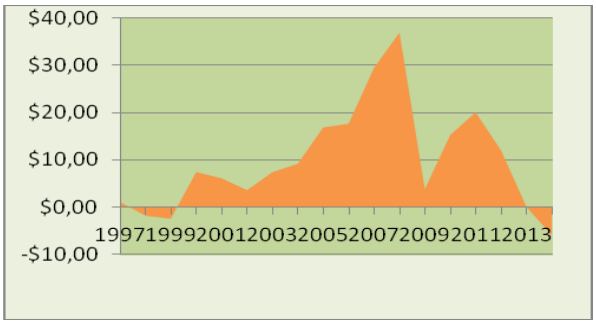

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على:

- Banque Da Algérie، Bulletin Statistique De La Banque Algeria 1995-2014.

من الشكل أعلاه يتضح أن ميزان المدفوعات عانى من تدهور في سنوات ١٩٩٧–٢٠٠٠، حيث سجل أدنى مستوى سنة ١٩٩٧ بواقع ١,١٦ مليار دولار، ثم تأزم بشكل أكبر ليسجل عجزا بـ .١,٧٤– مليار دولار سنة ١٩٩٨ نتيجة تراجع أسعار المحروقات ثم عجزا آخر سنة ١٩٩٩ بواقع ٢,٣٨– مليار دولار. بالرغم من أنه شهد تحسن تدريجيا مطلع الألفية ٧,٥٠ مليار دولار كفائض وتعزز خلال ٢٠٠١ وهذا التحسن يرجع أساسا إلى عائدات المحروقات ، ومع ذلك فقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة نسبية إلى حد كبير بسبب الاستثمارات في قطاع النفط والغاز وقطاع الاتصالات.

سنة ٢٠٠٣، هذه السنة التي تميزت بقوة المركز المالي الخارجي بعد التحسن فقد بلغ فائضا في موازين الخارجية ٧,٤٧ مليار دولار لميزان المدفوعات وقيمة ١١,١٤ مليار دولار بالنسبة للميزان التجاري. وهذا بفضل تحسن صادرات البلد داخل وخارج المحروقات، وقد استمر التحسن في رصيد ميزان المدفوعات طيلة ٠٥ سنوات المقبلة نتيجة الوفر الاقتصادي والذّي يعود أساسا إلى تحسن صادرات البلاد سواء داخل أو خارج المحروقات، بالإضافة لعنصر مهم وهو التخلص من المديونية الخارجية.

سنة ٢٠٠٨ تميزت بتسجيل أداء تاريخي جاء بعد عشرة سنوات من نهاية فترة التعديل الهيكلي وإعادة الجدولة ١٩٩٤–١٩٩٨، بصفتها ركنا في مجال العودة "إلى التَّوازن المالي الكلي، فقد تمت استعادة سلامة ميزان المدفوعات منذ سنة ٢٠٠٠ وذلك للمرة الأولى بعد الصدمة الخارجية العنيفة سنة ١٩٨٦. إن التعزيز المتواصل لسلامة ميزان المدفوعات خلال السنوات ٢٠٠١–٢٠٠٨ قد تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال أسعار المحروقات كما سبقت الإشارة، وإن كان الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة المحروقات، فقد سجل ميزان المدفوعات سنة ٢٠٠٨ فائضا بواقع ٣٦,٩٩ مليار دولار بالرغم من انه سجل عنصرا جديدا من عناصر الهشاشة يتمثل في القفزة النوعية على مستوى واردات السلع والخدمات...، هذا ما أدى إلى تدهورا عنيفا خلال السنة اللاحقة ٢٠٠٩، نتيجة الصدمة الخارجية التي سببت تراجع في عائدات النفط ما انجر عنه تدهور إلى ٣,٨٦ مليار دولار.

سنة ٢٠١٣ يواصل ميزان المدفوعات أدائه المتراجع ليؤكد هشاشة الوضع الخارجي الجزائري حيث سجل ٠,١٣ مليار دولار كفائض أمام تراجع أداء الصادرات خاصة من المحروقات، كما يشهد على ذلك التطور المسجل في ظرف يتميز باستمرار المنحى التصاعدي للواردات من السلع خلال نفس السنة.

سنة ٢٠١٤، يسجل ميزان المدفوعات التجاري أول نكسة له منذ سنة ١٩٩٧ بتسجيل عجز بواقع ٥,٨٨ مليار دولار نتيجة الوضع المتردي لمؤشرات الخارجية الجزائري ونعني بذلك تدهور صادرات البلاد خاصة المحروقات في ضل تدهور سعر البرميل من النفط ١٠٠ دولار والتي لا تزال تهوي حتى ما بعد سنوات الدراسة، إضافة غلى تنامي حجم الواردات خاصة الخدمات، بالرغم من أن الجزائر تخلصت من المديونية الخارجية إلا أننا نرى بأنه إذا استمر هذا الوضع فإنه من المحتمل لجوء الجزائر إلى الاستدانة خاصة وأن احتياطي الصّرف الجزائري قد أهلتك بعد حالات التغطية التي اعتمدها منذ ٢٠٠٩.

٢ – السّياسة النّقدية في الجزائر:

أ – مستوى تدخلات بنك الجزائر:

بعد أكثر من عشرية عن تطبيق الإصلاح النّقدي وفقا للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض ٠٣-١١، تمّ تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر بصدور القانون المعدل لهذا الأخير ١٠-٠٤، حيث تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصّرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النّقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصّرف. وقد حدد المجلس النقد والقرض لبلوغ أهداف السّياسة النّقدية المسطرة أن يتوفر لدى بنك الجزائر أدوات السّياسة النّقدية التالية [١٦]:

- عمليات إعادة الخصم و النقد.
- الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية .
- عمليات السوق المفتوحة.
- التسهيلات الدائمة.

قبل إعادة صياغة الإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض في ٢٠١٠، كان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية يشكل الهدف النهائي للسياسة النّقدية .يُسند تنفيذ السّياسة النّقدية إلى بنك الجزائر، وذلك استنادا إلى الأدوات النّقدية المحددة من طرف مجلس النقد والقرض. نتيجة لذلك يتدخل بنك الجزائر، بواسطة استخدام الوسائل النّقدية سواء خص ذلك عملياته مع المصارف خارج السوق النّقدية (إعادة الخصم، أخذ ومنح الأمانات، تسبيقات)، أو عملياته في السوق السوق النّقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة بواسطة التنازل المؤقت أو النهائي واسترجاعات السيولة عن طريق المناقصات (وكذا متابعة التنظيم في مجال الاحتياطيات الإجبارية .[١٧]

ب – عمليات إعادة الخصم والنقد: تتميز معدّلات إعادة الخصم في الجزائر بالثبات النسبي علاوة على انها معدّلات ضئيلة، وتتم عن طريق تحديد السقف الإجمالي لإعادة التمويل أي المبلغ الإجمالي الذّي يمكن للبنك المركزي منحه للبنوك التجارية، سقف إعادة خصم السندات العمومية خاصة سندات الخزينة.

الشكل رقم (١١): معدّلات إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي في الجزائر

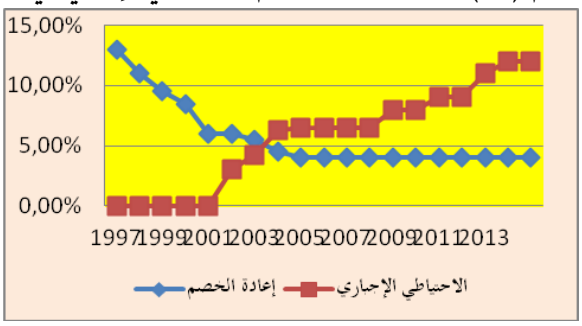

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على:

- Banque Da Algérie، Bulletin Statistique De La Banque Algeria 1995-2014.

ب . **الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية:** والتي أعيد تحديد الإطار العملياتي لاحتياطيات الإجبارية في ٢٠٠٤، تعتبر الاحتياطيات الدنيا الإجبارية أداة مؤسساتية خاصة للسياسة النّقدية، لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لتغطية، على أساس معدل شهري. يحدد النظام ٠٤-٠٢،المحدد لشروط تكوين الاحتياطيات الإجبارية الدنيا المبادئ العامة والمتمثلة في تحديد الهيئات الملزمة بتشكيل الاحتياطات الإجبارية والمعدل الأقصى لهذه

[١٦]– المادة ١٠، نظام رقم **٠٩ – ٠٢** المؤرخ في ٢٦ ماي ٢٠٠٩، **يتعلق بالعمليات السياسية النّقدية و أدواتها و إجراءاتها**، جريدة رسمية رقم ٥٣، الصادرة في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩.

[17] – La Banque d'Algérie, , Op-Cite, 2013, P١٠٨

الاحتياطيات والقاعدة التي تحسب عليها، أي الودائع بالدينار، وفترة تكوين الاحتياطيات والمكافأة المتعلقة بها وكذا العقوبة المطبقة في حالة عدم تكوين الاحتياطيات الإجبارية التنظيمية أو في حالة تكوينها إلى حدّ غير كاف.[١٨]

ج – التضخم في الجزائر:

تناغما مع التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض ١٠ –٠٤ التي تعطي إرساءً قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النّقدية، أخذ توقع التضخم على المدى القصير أهمية خاصة في هذا الصدد، عزّز بنك الجزائر العمل على التنبؤ على المدى القصير لمعدل التضخم قصد ضمان متابعة هدف التضخم ابتداء من ٢٠١٠. ويتمثل في النموذج التالي :

١ – نموذج محددات التضخم في الجزائر: يهدف النموذج إلى تحديد العناصر المناسبة لتفسير التطور على المدى المتوسط لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك(التضخم على المدى المتوسط) في الجزائر ويسمح هذا النموذج بتحديد العوامل التي تفسر التضخم و بتعيين مساهماتهم في التضخم الكلي. يعد النموذج المسند على نظرية الطرق الكمية المطبقة على السلاسل الزمنية، من نوع نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، يهدف من جهة إلى الكشف عن العناصر المحددة للتضخم انطلاقا من المعادلة المقدرة على المدى الطويل الأجل، وإلى قياس مدى مساهمة كل منهما في تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك. من جهة أخرى يرتكز هذا النموذج على انحدار المعطيات الشهرية خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٣ للمتغير المراد تفسيره (مؤشر الأسعار عند الاستهلاك–IPC) على المتغيرات الأربع التي تعتبر مستقلة–مفسرة.[١٩]

- الكتلة النّقدية في مفهوم M_2 خارج ودائع المؤسسة الوطنية للمحروقات وخارج الودائع بالعملة الصعبة؛
- تضاؤل مؤشر أسعار المواد ذات محتوى قوي من الاستيراد بسعر الصّرف الفعلي الاسميTCEN ؛
- معدل سعر الصّرف الفعلي الاسمي للدينار مقابل عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين؛
- مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي العمومي والخاص للصناعة الغذائية؛

٢ – التحليل الاقتصادي للنتائج الاحصائية

لا يزال صانعو السّياسة النّقدي والمالية اليوم في الجزائر وجميع أنحاء العالم على حد سواء بين شقي رحى يواجهون مهمة جسيمة تتمثل في تحقيق أوضاع اقتصادية مستقرة مع العبور باقتصادياتهم سالمة من فترة النمو المتباطئ واحتوائهم التضخم وتكتسب الجهود المتعددة الأطراف أهمية خاصة في الظروف الراهنة لمعالجة الاضطرابات المالية والنّقدية.

٣ – فعالية بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يسعى صانعو السياسات الاقتصادية الكلية إلى تحقيق توازن بين دعم النشاط الاقتصادي في مواجهة فترة الهبوط، وشدة عسر الأوضاع المالية وبين التأكد من أن التحول المستمر في الأسعار النسبية التي تغلفه طفرة من أسعار السلع والخدمات لا يدفع نحو الارتفاع المتواصل في معدّلات التضخم على غرار ما حدث في تسعينات القرن الماضي يبحث التحليل أدناه فيم إذا كان يمكن استخدام السّياسة النّقدية لدعم السّياسة الاقتصادية في الجزائر لاسيما إبّان موجة الهبوط الاقتصادي الذّي شهده الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق التساؤل الذّي نبحث عن الإجابة عنه هو مدى قدرة بنك الجزائر في الحفاظ على مستوى النّاتج الإجمالي الداخلي بالاعتماد على آليات السّياسة النّقدية.

التحليل الإحصائي أدناه يوضح أثر السّياسة النّقدية الممثلة بالتوسع في القاعدة النّقدية M02 ، ومعدل الفائدة بين البنوك Réescompte، إضافة إلى معدل الاحتياطي الإلزامي réserves obligatoires، وأثرها في تحقيق أهداف السّياسة الاقتصادية العامة وقد تم اعتماد مؤشرات مستقلة تمثلت في رصيد الاستقرار الداخلي المعبر عنه بالنّاتج الداخلي الإجمالي (PIB) مدعما ببعض مؤشرات الهامة للنشاط الاقتصادي كالتضخم(INF)، البطالة(CHMG)، الاستهلاك الداخلي الإجمالي(DIB)، أما من ناحية الاستقرار الخارجي فقد تم تمثيله بتوازن ميزان المدفوعات (SLD,BAL-PAIM).

المطلب الثالث: دور بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

[18] – La Banque d'Algérie, , Op-Cite, 2013, P١١١

[١٩] – بنك الجزائر، التقرير السنوي ٢٠١٣، مرجع سبق ذكره، ص١٧٨.

سنحاول تبيان لأثر بنك الجزائر عن طريق تدخلاته من أجل دعم عناصر التوجه الاقتصادي الممثل أساسا في متغيرات مربع كالدور لأهداف السّياسة الاقتصادية، وعليه تم رصد أهم المؤشرات التي نرى انه من شأنها أن تؤثر على هذه المتغيرات، ومصفوفة الارتباط أدناه توضح مستوى العلاقة بين هذه المتغيرات.

جدول رقم (١٢): مصفوفة الارتباط لمعامل Pearson لفاعلية السّياسة النّقدية في الجزائر

Correlations

		Réescompte	réserves obligatoires	M02	SLD,BAL-PAIM	INF	CHMAG	PIB
Réescompte	Pearson Correlation	1	-,157	-,646**	-,484*	,053	,770**	-,671**
	Sig. (2-tailed)		,533	,004	,042	,834	,000	,002
	N	18	18	18	18	18	18	18
réserves obligatoires	Pearson Correlation	-,157	1	,520*	-,342	-,119	-,236	,438
	Sig. (2-tailed)	,533		,027	,165	,638	,346	,069
	N	18	18	18	18	18	18	18
M02	Pearson Correlation	-,646**	,520*	1	,105	,332	-,845**	,992**
	Sig. (2-tailed)	,004	,027		,677	,179	,000	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على $SPSS_{20}$.

تُظهر مصفوفة الارتباط بين متغيرات السّياسة النّقدية بتدخلات بنك الجزائر والممثلة أساسا في المجمع النّقدي M_{02} ومستوى معدّلات إعادة الخصم بالإضافة إلى الاحتياطي الإلزامي، ومدى أثرها في تحقيق أهداف السّياسة الاقتصادية وقد تضمنت ما يلي:

١ – **معدل إعادة الخصم (سعر الفائدة ما بين البنوك):** تبين عند مستوى المعنوية (α = ٠٥ %) وجود علاقة طرية قوية إلى حد ما مع البطالة بلغت نسبة ٧٧% ، بحيث كلما زاد سعر إعادة الخصم أثر ذلك على البطالة بشكل موجب، وهو الحالة غير مرغوب فيها بحيث أن تراجع مستوى الاستثمار الذّي يتأثر بشكل قوي وعكسي مع المعدل السابق، سيؤدي إلى تراجع مستويات الاستثمار الذّي يستقطب العمالة وهذا هو الأثر غير المباشر لسعر إعادة الخصم على البطالة.

كذلك تبين وجود علاقة قوية إلى حد لكن بشكل عكسي مع النّاتج الداخلي بواقع وأيضا التَّوازن الخارجي الممثل بميزان المدفوعات وإن كان بشكل ضعيف نسبيا بواقع ٤٨–%، حيث يعكس الأول مستوى ٦٧–% أي أن حجم النّاتج الداخلي من شأنه أن يتأثر سلبا إدا ما ارتفعت معدّلات إعادة الخصم والتي تؤثر بشكل قوي على حجم العمالة وعوائد عوامل الإنتاج، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فإن بنك الجزائر يلعب دورا مهما في التأثير على الادخار للحفاظ على توازن الميزان الخارجي، بحيث يرفع ويخفض هذه الأخيرة وفق ما تقتضيه الضرورة أي في حالات الفائض كما في حالات العجز الخارجي ولكن تبقى هذه القناة غير فعالة تقريبا في الجزائر وما أشار إليه مصفوفة الارتباط. أما بالنسبة لمؤشر التضخم فقد تبين عدم وجود علاقة عند مستوى المعنوية السابقة، بمعنى أن محددات التضخم تتمثل في عناصر خلاف أسعار الفائدة.

٢- **معدل الاحتياطي الإلزامي:** تبين عند مستوى المعنوية عدم وجود علاقة إحصائية مع أي من المتغيرات السابقة، ما عدا حجم النّاتج الداخلي لكن عند (١٠ % = α) وهذا ما يبين أن هذه الأداة لا تؤثر بشكل مباشر في المؤشرات السابقة، وهذا قد يتناقض والمقومات النظرية إلا أنه يعطي صورة على أن تنقل أثر السّياسة النّقدية في الجزائر ضعيف من خلال هذه القناة .

٣- **حجم الكتلة النّقدية M_{02}:** تبين عند مستوى المعنوية (٠٥ % = α) وجود علاقة عكسية قوية مع البطالة بلغت نسبة ٨٤,٥-%، بحيث أنه كلما زادت الكتلة النّقدية في الاقتصاد أدى ذلك إلى انخفاض البطالة والأثر يكون من خلال العلاقة مع معدّلات الفائدة كما أشرنا آنفا بحيث، كلما نقص حجم المجمع النّقدي أدى بالضرورة إلى انخفاض معدّلات الفائدة أي انخفاض في أسعار رأس المال وبالتالي ترتفع مستويات الاستثمار والتي تنجر عنها استقطاب عمالة أكثر في الاقتصاد وهو الأثر المطلوب، وعليه تكون أثر السّياسة النّقدية هنا قوية إلى حد ما. من ناحية أخرى تبين وجود علاقة طردية وقوية جدا بين كل من M_{02} & PIB لما توفره هذه الأخيرة من أثر على حجم الاستثمار من خلال قناة سعر الفائدة وبالتالي على النّاتج الإجمالي. بينما اتضح عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٠٥ % = α) مع كل من التضخم ورصيد ميزان المدفوعات.

وعليه من خلال ما تقدم يمكن القول أن بنك الجزائر ومن خلال الآليات المتاحة والتي تمثلت أساسا في أسعار الفائدة ما بين البنوك إضافة إلى الاحتياطي الإلزامي والمجمع النّقدي M_{02} ، استطاع ضبط عنصري البطالة والنّاتج الداخلي بالرغم من أن هذا الأخير يخضع لمقاربة عوائد المحروقات أكثر من أثر توجهات السّياسة النّقدية، وقد أظهر عيانا عدم نجاعة بنك الجزائر في ضبط أسعار التضخم ويبقى رصيد العلاقات الخارجية محددا بمتغيرات أخرى لذلك تقبل الفرضية الأولى بالقول بأن بنك الجزائر يسعى إلى ضبط مؤشرات التَّوازن والاستقرار الداخلي كونها تترجم إلى حد كبير الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

النتائج والتوصيات:

من خلال الورقة البحثية هذه ولصعوبة تحليل أوجه الاقتصاد الكلي عامة حاولنا أن نعرض دور البنوك المركزية كموجه للسياسة النّقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل اقتصادي لفترة الممتدة ١٩٩٦-٢٠١٤ والتي نرى بأنه تمس أهم مراحل سيرورة الاقتصاد الجزائر بعد اعتماد نهج اقتصاد السوق بالإضافة إلى طبيعة هذه المرحلة التي اتسمت بخلفيات اقتصادية اجتماعية وأخرى جيوسياسية، ومن خلال الدراسة تم إبراز أهم مقومات الاقتصاد الجزائري وإبراز الخلفية الاقتصادية التي ينبني عليها، من أجل ذلك ركزت هذه الدراسة على الإجابة عن تساءل مهم يدور حول مساهمة البنك المركزي الجزائري (يدعى في هذا الصلب بنك الجزائر) في الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل أهم ركائز الاقتصاد الجزائري وبالرغم من عدم الوصول إلى إجابة فصل لهذا التساؤل إلا أنه تم التوصل إلى بعض النقاط المهمة نوجزها في جملت النتائج المتوصل إليها.

- تعد مؤشرات المالية العامة والتي تمثلت أساسا في الموازنة العامة ذات أداء متباين حيث اتسمت بمرحلة من عدم الاستقرار والتَّوازن خلال فترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، تلتها مرحلة استقرار عال خلال فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨ ثم لتتدهور مجددا بسبب تدهور الأصول العامة للمحروقات؛
- تحليل منحنى فيلبس بالرغم من كشف عن بعض التمايز في بعض السنوات المالية إلا أنه أظهر أن الجزائر إلى حد ما لا تتحكم في مستويات البطالة بالرغم من أن مستوياتها انخفضت كثيرا مما كانت عليه إلا أن الامتيازات التي حصلت عليها الجزائر توحي بأنه كانت قادرة بتشجيع عمالة أكثر في الاقتصاد، من ناحية أخرى تبقى مستويات التضخم معتبرة نوعا ما خلافا لما صرح به بنك الجزائر جملة وتفصيلا حول تحكمه بالاستقرار العام للأسعار .
- بالنسبة لمؤشرات النّاتج الوطني الإجمالي والحقيقي منه اتضح أن الدخل الوطني مبني أساسا على قطاع المحروقات ؛
- بالنسبة لمؤشرات المديونية اتضح أن الجزائر حققت طفرة نوعية في التخلص من مجمل ديونها الخارجية خاصة الأقساط الخاصة بخدمة الدين التي أثقلت كاهل الجزائر وديون أخرى خاصة المجدولة منها؛
- أشارت الدراسة إلى أن الاستقرار الاقتصادي في الجزائر لا يزال بعيد المنال وذلك ما وضحه التحليل الإحصائي؛
- يتضح وجود قصور كبير في توجهات السّياسة الاقتصادية المدعمة بالسّياسة النّقدية غير الفعالة نسبيا والتي يعود السبب في ذلك للتسرب النّقدي الكبير خارج قطاع المصرفي، إضافة لمنظومة مصرفية لا تلعب دورا فعالا في الاقتصاد

المالي، بالرغم من مستويات الادخار الهائلة التي تم تعبأتها خلال فترة ٢٠٠٢-٢٠١٣، والذّي كشف عن منظومة ذات خلل في جودة الأصول نهيك عن وضع من اللاّرشادة اقتصادية ؛

- اتضح من خلال الدراسة أن الاستقرار الاقتصادي لا يتأتى إلا من خلال دعم أهداف السّياسة الاقتصادية المتمثلة أساسا في نمو معتبر للاستثمارات ومستويات متدنية من البطالة والتضخم إضافة إلى الاستقرار الخارجي؛

وعليه من خلال ما تم عرضه يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع بالقول- وبتحفظ- إنّه وفضلاً إلى تحسن إيرادات الجزائر الإجمالية من المحروقات طوال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣ والذّي سمح بان يكون لها هامش مناورة كبير مكنها من مواجهة الصدمة الخارجية القوية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلا أن الاستقرار الاقتصادي في الجزائر يعد رهينةَ إلى قطاع المحروقات وهذا ما أثبته الانكشاف الكبير ٢٠١٥-٢٠١٦ لمجمل المؤشرات الاقتصادية. وأن قدرة بنك الجزائر محدودة نسبيا في التأثير على توجهات السّياسة الاقتصادية الرامية إلى رفع مستويات الرفاهية في الجزائر، وأن اجتهاداته والتي نرى بأنها تحاول بحق اتخاذ مجرى حقيقي لدعم توجهات السّياسة الاقتصادية والمدعومة بسياسة مالية تلعب دورا معتبرا في أحيان كثيرة قد تحد من أثر السّياسة النّقدية للبلاد، إلا انه قد تم تحقيق بعض المزايا المهمة، والتي تعد التبعية الخارجية أهم بند فيها إضافة لتحقيق مستويات مقبولة من البطالة.

من خلال هذا التحليل وبالنظر إلى الفترة المقبلة يرجّح أن تبقى إستندات الاقتصاد الجزائري والتي تتمثل أساسا في أسعار المحروقات متدنية، مما قد يسبب حالة من الكبح في الاقتصاد -حالة هبوط أسوء من الوضع الراهن- ما لم يتم التدخل بإجراءات جدية للوقوف مجددا بالاقتصاد. لذلك ومن أجل تدعيم والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر نحن نرى بأن يتم دعم التكامل بين السّياسة النّقدية والمالية للبلاد، من خلال خلق مناخ ملائم للاستثمار ببعديه المحلي والأجنبي من أجل إعطاء دفعة قوية تحاول تصحيح التوجهات الاقتصادية، والذّي سيضع دون شك اللبنة الأساسية لبناء اقتصاد جزائري قوي، منوع، منيع، مستقل عن قطاع الريع، والأهم من ذلك سيضع الأساس الأول لتطبيق مبدأ الرّشادة الاقتصادية في البلاد.

المراجع:

١- محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي- الأسس النظرية**، دون طبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع .

٢- حول عبد القادر، **أثـر السياسة النّقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر- ١٩٩٠- ٢٠٠٦** ، جامعة سعيدة .

٣- محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النّقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية-(نظرية، تحليلية،قياسية)**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ٢٠١٠.

٤- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، ٢٠١٠، ص ١٩٥.

٥-Banque des Règlements Internationaux-BIS, **Le rôle des banques centrales dans la stabilité macroéconomique et financière**, Papers n° 76, 2014.

٦- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، ٢٠٠٥-٢٠٠٦،.

٧- حسين كامل فهمي، **السياسة النّقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، دون طبعة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،٢٠٠٦.

٨- سندس حميد موسى، **البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي- مع إشارة لحالة العراق**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة- العراق، ٢٠٠٩.

٩- **http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/FR.INR.RINR.html .**

١٠- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنّقدي في الجزائر**، التقرير السنوي ٢٠١٣.

١١- بن حمادي عبد القادر، **تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات- دراسة حالة الجزائر**، جامعة وهران- الجزائر.

١٢- المادة ١٠، نظام رقم **٠٩ - ٠٢** المؤرخ في ٢٦ ماي ٢٠٠٩، **يتعلق بالعمليات السياسية النّقدية و أدواتها و إج**

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 1, 2017, pp. 23-35
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

The Importance adoption of Corporate Social Responsibility for Sustainable Development

sofiane hamadouche

Faculty of economic and business sciences, management,
M'Hamed Bougherra University, Boumerdes
sofiane.hamadouche@gmail.com

Abstract:

This research aims to highlight the importance of adopting the culture of corporate Social Responsibility. The conviction of corporate members, especially the top management, contributes to the diffusion of awareness of social responsibility and adoption of Sustainable Development principles for all members of the company including other stakeholders. The Sustainable Development, with its multiple aspects, is especially important for the corporation, more than any other stakeholder. This necessitates the creation of a Sustainable Corporation that seeks to achieve the balance between economic prosperity, social integrity and environmental responsibility.

Keywords:
Corporate Social Responsibility, Sustainable Development, Corporate Sustainability.

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 1, 2017, pp. 23-35
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتحقيق التنمية المستدامة

سفيان حمادوش

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس
sofiane.hamadouche@gmail.com

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى إبراز أهمية تبني المؤسسات لثقافة مسؤولة اجتماعياً، فقناعة أفراد المؤسسة و بالخصوص الإطارات منها يُسْهِمُ في نشر الوعي بالمسؤولية الاجتماعية وتبني مبادئ التنمية المستدامة لدى جميع أفراد المؤسسة و يتعدى إلى أصحاب المصالح الأخرى. فالتنمية المستدامة مع تعدد جوانبها تخص اليوم المؤسسة أكثر من غيرها من أصحاب المصالح، الأمر الذي يستوجب بناء مؤسسة مستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين الازدهار الاقتصادي، الرفاهية الاجتماعية والمسؤولية البيئية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، التنمية المستدامة، المؤسسة المستدامة.

المقدمة :

في إطار الاقتصاد العالمي، والوعي أكثر وضوحا نحو القضايا البيئية والاجتماعية ونظرا لأهمية الاتصالات، فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية أضحت ضرورة بالنسبة للمؤسسات وشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. و ببساطة فالسعي إلى تحقيق الاستدامة يتطلب الاعتراف بعدد من المسؤوليات الإضافية لأصحاب المصالح مع المؤسسة و التي على رأسها البيئة و المجتمع، وهي مسؤوليات ترجع إلى اعتبارات جوهرية (الحفاظ على الطبيعة هو شرط البقاء على قيد الحياة للبشرية)، فضلاً عن المسؤوليات الأخلاقية (الطبيعة يجب أن تعتبر كموضوع اهتمام وليس ككائن للاستخدام والإقامة). و في هذا الصدد يجب التأكيد على أمر هام وهو أن التزام المؤسسة تجاه المجتمع و البيئة يجب أن يكون طوعيا و يتولّد عن قناعة، فلا يقتصر الأمر على و ضع آليات و أنظمة لرقابة المؤسسات و توجيهها و هو ما يطلق عليه بحَوْكَمَة المؤسسات؛ بل يجب العمل على " تكوين ثقافة تقوم على تعزيز الاهتمامات الاجتماعية والبيئية".

لذلك تتجلى أهمية هذا البحث في محاولة نشر الوعي البيئي ومحاولة خلق ثقافة مسئولة اجتماعياً، الأمر الذي يستوجب تواجد اقتناع لدى جميع الأفراد في المؤسسة ولدى جميع أصحاب المصالح بمسؤوليتها حول الآثار المترتبة عن أنشطتها، وهو ما يجعل من القضايا البيئية "حالة ذهنية State of mind" يجب تبنّيها من قِبَلِ الجميع، و الجدير بالذكر هنا أن المفاهيم ذات الصلة بالتنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حديثة جداً وأنّها لم تُعنَ بالدراسة إلاّ بوتيرة بطيئة، كما أن المقالات المركّزة على هذين المفهومين الأساسيين نجدها محدودة جداً في الفترة بين ١٩٩٠-٢٠٠٨ وذلك حتى في المجلات الدولية الرائدة في العالم (general management; functional areas; international business; and specialised journals) وهو ما يقرره العديد من الباحثين. (Kolk et Tulder, 2010)

ومما سبق يتضح جليا أهمية تبني أفراد المنظمة لمبادئ المسؤولية الاجتماعية قصد تحقيق مطالب التنمية المستدامة، و على أساس ذلك فإن الإشكالية الرئيسة التي نحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث هي: ما مدى تبني المؤسسة محل الدراسة لمبادئ المسؤولية الاجتماعية قصد تحقيق مطالب التنمية المستدامة؟.

وفي ضوء الدراسات الاستطلاعية والخلفية النظرية المتعلقة بموضوع البحث وكإجابة أولية عن الإشكالية المطروحة، فإن فرضية الدراسة هي كالآتي: **يتوقف تحقيق مطالب التنمية المستدامة على مدى نشر ثقافة مسئولة أخلاقياً و بيئياً داخل الشركة.**

المبحث الأول:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (Corporate Social Responsibility–CSR-):

في حين أن النقاش حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة قد تكون جديدة نسبيا في أوروبا، فإن الأدبيات الاقتصادية و الإدارية لشمال أمريكا تشهد على تواجد هذا الجدل في الولايات المتحدة منذ أوائل القرن التاسع عشر (Acquier et Aggeri, 2007) وبالنسبة إلى العديد من المؤلفين فإن الكتاب المنظِّر لهذا المفهوم هو للاقتصادي Howard R. Bowen الذي هو تحت عنوان" Social Responsibilities of the Businessman " الذي يحدد خطاب المدراء حول المسؤولية الاجتماعية، التي تُفهم على أنها مجموعة من الالتزامات على المجتمع، تتمحور حول مفاهيم الإشراف stewardship، الوصاية trusteeship و الأخذ بعين الاعتبار "أصحاب المصالح"، ونقطة مثيرة للاهتمام في مقاربة Bowen وهي إبراز أهمية الاعتبارات الأخلاقية كأساس للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

فيجب على المؤسسة أن تتصرف بطريقة مسؤولة اجتماعياً وفقاً للنهج الأخلاقي الذي يُعرف بـأخلاقيات الأعمال "Business *ethics*"(Galavielle, 2002) ، فحركة المسؤولية الاجتماعية القائمة على الأخلاق ترجع جذورها إلى الولايات المتحدة ، والتي انعكست تدريجيا على مبدأ السلوك الأخلاقي للأعمال لشخصية المدير و التي تطورت إلى وضع حيز التنفيذ لقواعد مشتركة تُؤَطِّر الأعمال (من الأخلاقيات في العمل نحو أخلاقيات الأعمال). (Nicolas et Rousseau, 2008)

وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم "المؤسسة المواطنة Corporate Citizenship " الذي يقوم حول فكرة أساسية مفادها أن " أنشطة المؤسسة تكون بالضرورة ضمن المجتمع، وهي أحد الأطراف ذات العلاقة في المدينة أو المجتمع الذي تنشط فيه". (Galavielle, 2002)

وهذا التيار هو الذي أدى إلى ظهور أنظمة الحماية الاجتماعية للموظف (التعويضات الاجتماعية، الدعم في الحصول على سكن، الدعم في التدريس...)، والهدف من وراء هذا كله هو جذب الموظفين إلى صناعة و تحقيق الاستقرار لهم ، وينعكس مفهوم هذا المنطق من خلال حظر استغلال عمالة الأطفال واستقرار الموظفين مع إعارة اهتمام بالغ للبيئة. (Galavielle, 2002)

ولكن لا يمكن أن يتحقّق ذلك إلاّ من خلال إدراج إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية ضمن الموارد البشرية أو ما يعرف "بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية"، و التي تهدف إلى الحفاظ على رأس المال البشري للمؤسسة على المدى البعيد؛ لأن العامل الأساسي في وضع إستراتيجية المؤسسة حيز التنفيذ هم "الموظفين"، سوءا كانت الإستراتيجية تجارية أو بيئية، فمن الضروري جداً تثقيفهم و إشراكهم في هذا التوجه حتى يتمكّنوا من إدراجها ضمن نشاطاتهم اليومية و المساهمة في إنجاحها.

ونظراً لعدم الاستقرار وتعقيد البيئة الجديدة، و ارتفاع نسبة المنادين بضرورة الحفاظ على البيئة خاصة المنظمات الغير حكومية (ONG)، قامت العديد من المؤسسات إلى إعادة النظر في الآثار المترتبة على أنشطتها، حيث يذكر (Ackerman et Bauer, 1976) أنه في عام ١٩٧٣ قامت أغلبية المؤسسات الضخمة بمراجعة "أداءها الاجتماعي خلال الإثنا عشر شهرا الفارط"، و ضمن هذا السياق وُلِد تيار "Corporate Social Responsiveness" التي وجد قاعدته في مشروع بحث طُوِر من طرف كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد في عام ١٩٧١، تحت سلطة Raymond A. Bauer حيث طور هذا البرنامج بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤، والذي قام حول العديد من دراسة حالات والعديد من المقابلات مع المديرين التنفيذيين في أكثر من ٤٠ من كبريات الشركات.(Acquier et Aggeri, 2007)

ومصطلح الاستجابة الاجتماعية للشركات « Corporate Social Responsiveness » يشير إلى مدى قدرة الشركات المتعددة الوحدات على إدارة التغيير و تجديد نمط عملها بصفة منتظمة.

وقد تم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنه" المفهوم الذي يشير إلى الاندماج الطوعي من قبل المؤسسات للاهتمامات الاجتماعية والبيئية خلال القيام بأنشطتها التجارية و الاهتمام بالعلاقات مع أصحاب المصلحة في الداخل و الخارج". (Commission des Communautés européennes, 2006) ، وحسب اللّجنة الأوربية " أن تكون المؤسسة مسؤولة اجتماعياً لا يعني فقط التطبيق الجيّد للمتطلبات القانونية ولكن يجب أيضا الذهاب إلى أبعد من ذلك و الاستثمار أكثر في الرأس المال البشري، البيئة والعلاقات مع أصحاب المصلحة". (Reynaud, 2007)

و بالتالي فتكون المؤسسات تنتهج سلوكاً مسؤولاً اجتماعيا عندما " تتجاوز الحد الأدنى للمتطلبات القانونية والالتزامات التي تفرضها الاتفاقات الجماعية والذهاب لتلبية الاحتياجات المجتمعية "(Alain, 2010) . لذلك فمن الجدير بالذكر هنا أن عبارة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة نجدها تقتصر في دلالاتها اللفظية على الجانب الاجتماعي فحسب، لذلك ينوه الباحثين على ضرورة الفهم الجديد لهذا المصطلح حيث لا يقتصر على جانب واحد بل يتعدى إلى ثلاثة جوانب: الجانب الاجتماعي، الاقتصادي و البيئي فهي مسؤولية اجتماعية، اقتصادية و بيئية للمؤسسة. (Bouyoud, 2010)

و في هذا الصدد يجب التأكيد على أمر هام وهو أن التزام المؤسسة تجاه المجتمع و البيئة يجب أن يكون طوعياً و يتولّد عن قناعة، فلا يكفي و ضع آليات و أنظمة لرقابة المؤسسات و توجيهها وهو ما يطلق عليه بحَوْكَمَة المؤسسات؛ بل يجب العمل على " تكوين ثقافة تقوم على تعزيز الاهتمامات الاجتماعية والبيئية، فضلاً عن الاهتمامات الاقتصادية"، ومن بين الشركات الأعلى تقييماً من جانب المسؤولية الاجتماعية نذكر:

Mills, UPS, Sony, Procter & Gamble. (Kotler et Keller, 2012) Microsoft, Johnson & Johnson, 3M, Google, Coca-Cola, General

و يمكن عرض جوانب الإدارة الإستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في الشكل الموالي.

العنوان: الجوانب الثلاثة للإدارة الإستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

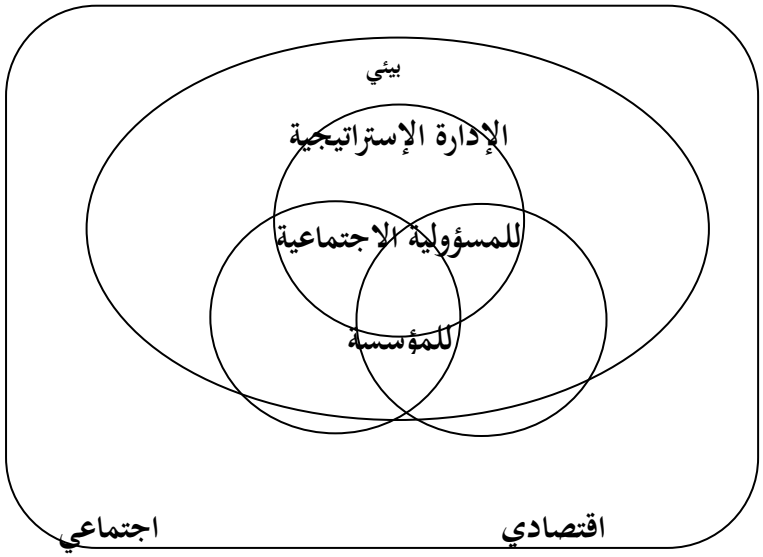

Source**: Bouyoud, Floriane** (2010), **Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises**, thèse de doctorat, p 275.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة:

١- **مفهوم التنمية المستدامة (** Sustainable Development -SD-**):** قد تم تعريفها من طرف تقرير Brundtland الذي نشر عام ١٩٨٧ من طرف اللّجنة العالمية للبيئة و التنمية بأنها" التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة من دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها". (Persais, 2004)

وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة مؤخرا في مجال العلوم الاجتماعية في عشرية السبعينات مع الوعي بالفساد البيئي (Pesqueux 2012) فالسعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب بالتالي التساؤل حول أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تسمح

بالمحافظة على الموارد الطبيعية في مستوى قابل للاستخدام، ففي قمة ريو (سبتمبر١٩٩٢)، وافقت ١٧٣ دولة فضلا عن العديد من الممثلين للمنظمات غير الحكومية على اتخاذ إجراءات لتعزيز التنمية المستدامة (Miled, 2010) .

و التنمية المستدامة مع تعدد جوانبها، تَّخُصُ اليوم المؤسسة أكثر منه الدولة، المستهلكين والمواطنين. (Pesqueux, 2012)

فالتنمية المستدامة الموجهة للمنظمة تميل إلى بعد ذو مشكلة إدارية (management issue) وتكرارها يمكن أن يتسبب إلى حد كبير في خطر استدامتها نظراً لبعدها السياسي على النطاق الواسع، فالاحتباس الحراري الناجم عن النشاط الاقتصادي سُجِّل رسميا في أواخر سنة ٢٠٠٦ من قِبل مجموعة الخبراء الحكوميين الدوليين المعنية بتغير المناخ (Groupe d'Experts Intergouvernemental sur l'Evolution du Climat GIEC). (Pesqueux, 2012)

فمنذ بداية التسعينات و الضغوطات تزداد على المؤسسات لتأخذ بمزيد من الاعتبار الأبعاد البيئية و الاجتماعية في قراراتها الإستراتيجية و في إدارتها بصفة عامة، و في كثير من الأحيان فإن هاجس خلق القيمة و الربحية للمساهمين على المدى القصير يُغْفِلُ الآثار المترتبة عن سلوكهم على أصحاب المصلحة. (Rémillard et Wolff, 2009)

هذه المطالب الجديدة المتزايدة على مسؤولية المؤسسات حول آثار أنشطتها و التنمية الاقتصادية المستدامة يجب أن تُرافقها آليات تنظيمية، بما في ذلك قواعد و اتفاقيات و معايير مناسبة للممارسات التسييرية المُوَجِّهة لسلوكات المدراء. وذلك من خلال وضع آليات لحوكمة المؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين تَنُصُ على انضباط، مراقبة و تشجيع المدراء و أصحاب المصلحة الآخرين على نحوٍ يعزِّز إمكانية خلق القيمة في أحسن الأحوال، و هذه القواعد تكسب شرعيتها بين جميع أصحاب المصلحة و تحصل على تأثير حقيقي على المجال الإنتاجي، لأنه من وجهة نظر تحليلية فإن الأطراف ذات المصلحة تتكون من مجموعة عوامل تقوم على الدفاع على مصالحها و لا تسعى إلى مشروع يُنشئ قِيَماً اجتماعية جديدة من المرجّح أن تعيد تصنيف علاقتها بالمؤسسة، كما أن أصحاب المصلحة لا تسعى إلى التساؤل حول مسار الابتكار في المؤسسة، فوفقا لنظرية أصحاب المصلحة فإن الأطراف ذات المصلحة اعتمادا على نفوذها تستنفذ كل موارد وثروات المؤسسة، وبذلك تكون قد أهملت النشاط الإبداعي من خلال التمثيل الأساسي لأخلاق و سياسة المؤسسة، مع كونها لا تتساءل عن آليات تكوين الثروة، و لا عن مسار الابتكار و لا عن إعادة التموقع الإستراتيجي للمؤسسة و التي هي مرتبطة بنهج التنمية المستدامة. فعلى هذا النحو، فالتنمية المستدامة تظهر كـ"اتفاقية" جديدة مسؤولة تُوَجِّه سلوكات المؤسسات من وجهة نظر خلق القيمة على المدى البعيد.(? Acquier, 2009)

فشواغل التنمية المستدامة " منصبة أكثر على تحقيق النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه نموا اجتماعيا و بيئياً مستداماً " وهو ما تم تأكيده وإيضاحه قبل أكثر من عشرين عاما من طرف لجنة (Kolk et Tulder, 2010) Brundtland.

ويمكن توضيح الجوانب المتعددة للتنمية المستدامة في الشكل الموالي:

العنوان: التفاعل البيئي، الاقتصادي و الاجتماعي.

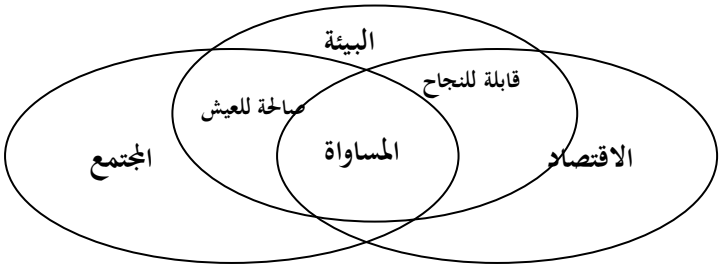

Source : MILED, Nadia (2010) « L'éco-conception: une opportunité d'innovation dans le respect de la nature », Actes du Congrès des '' *réalités et prospectives du développement durable* '', 28-29 Octobre, 2ème Université, Clermont, p 214.

٢- التنمية المستدامة و الميزة التنافسية: إنَّ المقاربة التي كانت مهيمنة قبل التسعينيات من القرن المنصرم هي مقاربة "رابح-خاسر" بين السعي وراء الأهداف الاقتصادية و البيئية، و التكاليف الناتجة عنها تظهر الاستجابة للقيود البيئية كتهديدات

للفعالية، أما المقاربة الثانية والتي عادة ما تدعى (رابح-رابح) «win-win » ،فهي تقوم على العكس تماما من الأولى أي أن تقوم على العلاقة المطردة و الموجبة بين الأعمال و البيئة.(Chassé et Boiral, 2009)

ويعتبر Porter وKramer أن سياسات وممارسات التنمية المستدامة تزيد القدرة التنافسية للمؤسسة، كما تتقدم في آن واحد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي تعمل فيها التنمية المستدامة (Bouglet et al., 2012). وهذه الوجهة غالبا ما ترتبط بفرضية '' M. Porter '' التي تدعم الاستثمارات الخضراء لأنّ لها تأثيرا على الأداء الاقتصادي خاصة و أنّه يولد جهودا للابتكار و تحسين الإنتاجية و هو ما يجعل المؤسسات أكثر تنافسية و أكثر أداءاً. Reynaud, (? 2004). ففي منطق التنمية المستدامة، فالغاية الاقتصادية للمؤسسة ليست على المحك وذلك حسب Persais (2001a)، بل و ببساطة السعي إلى تحقيق الاستدامة يتطلب الاعتراف بعدد من المسؤوليات الإضافية، وهي مسؤوليات ترجع إلى اعتبارات جوهرية (الحفاظ على الطبيعة هو شرط البقاء على قيد الحياة للبشرية)، فضلا عن المسؤوليات الأخلاقية (الطبيعة يجب أن تعتبر كموضوع اهتمام وليس ككائن للاستخدام والإقامة). (Persais, 2004)

وهذا الوعي نجده في ثقافة العديد من الدول المتطورة التي تمتلك ما يعرف بالثقافة الإبداعية " créatifs culturels"، و يقصد بها: مجموعة أفراد لديهم وعي اجتماعي راق ويملكون نظرة شاملة حول المواضيع و يربطونها مع نقاط التواصل بالمجتمع للحصول على رفاهية أسرهم (بكل ما تحمله الكلمة من معنى) (Pire-Lechalard, Bartikowsky et Hoorebeke, 2010) ((Communication de la Commission Européenne, 2007 ?

و يمكن تلخيص ما سبق في الشكل الموالي:

العنوان: مساهمات التنمية المستدامة في المؤسسة.

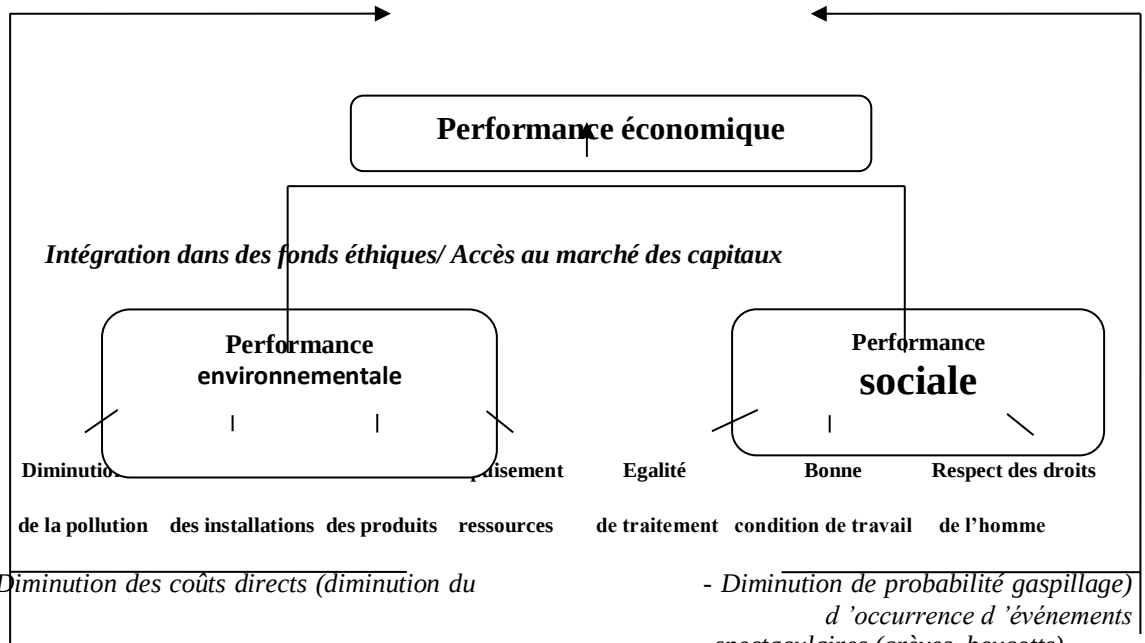

Source : REYNAUD, Emmanuelle (2004 ?), « DEVELOPPEMENT DURABLE ET ENTREPRISE : VERS UNE RELATION SYMBIOTIQUE ? », *UFR Sciences Economiques*, Université de Caen, p 10.

المبحث الثاني:

المؤسسة المستدامة

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة المستدامة (Corporate Sustainability -CS-):

تشير الاستدامة إلى أن مسؤولية المؤسسة لا تقتصر فقط تجاه مساهميها أخذا بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، ولكن تشير أيضا إلى مسؤوليتها تجاه الإنسانية ككل، أيْ تجاه البيئة وتجاه الأجيال المقبلة. فالتنمية المستدامة تبحث عن كيفية إمكانية تلبية احتياجات الجيل الحالي بطرق ليست فقط قابلة للحياة اقتصاديا وسليمة بيئيا وعادلة اجتماعيا، بل و تسمح أيضا للأجيال القادمة أن تفعل الشيء نفسه (Büchner et al., 2012).

وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم " المؤسسة المستدامة "(Corporate Sustainability -CS-) ، و التي يمكن تعريفها بأنها تلك المؤسسة التي تسعى إلى "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (Büchner et al., 2012)، حيث تسعى الاستدامة المؤسساتية إلى خلق قيمة لكل من المستهلك والموظف، من خلال دمج كل بعد من أبعاد الأعمال التجارية مع البيئة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والطبيعية طوال الحياة (Saxena & Kohli, 2012).

إنَّ التسمية الأكثر دقة لوصف محاولة تنفيذ وجهة التنمية المستدامة من منظور المسؤولية الاجتماعية تتجلى في مصطلح " الاستدامة المؤسساتية " (Kleine & Von Hauff, 2009)، وهو ما يؤكده أب الإدارة الحديثة بيتر دراكر (P. Drucker)، حيث يرى أنه يجب أن يكون لدى المؤسسة "... قلق على جودة الحياة، وهذا بالنسبة للبيئة المادية، البشرية و الاجتماعية للإنسان الحديث والمجتمع الحديث" (Phillips, 2006).

وبالتالي فالاستدامة مرتبطة بمفهوم "الركائز الثلاث" (Triple Bottom Line -3Ps-) الذي يقيس أداء المؤسسة ليس من خلال الوجهة الاقتصادية و المالية فحسب؛ بل من خلال الوجهة البيئية و الاجتماعية كذلك، فمفهوم الركائز الثلاث مرادف للأشخاص، الكوكب و الربح (People, Planet, and Profit) (Persons, 2012). حيث يمثِّل الأشخاص الركيزة الاجتماعية (Social Bottom Line)، و يمثِّل الكوكب الركيزة البيئية (Ecological Bottom Line)، و أخيراً يمثِّل الربح الركيزة الاقتصادية (Economic Bottom Line) (Pirnea et al., 2011).

ويمكن تعريف المؤسسة المستدامة الناتجة عن هذا التوجه " كمنظمة تبحث في نفس الوقت على زيادة الأداء الاقتصادي، وانخفاض الأضرار البيئية ومزيد من العدالة الاجتماعية ".(Persais, 2004)

و في ضوء هذا التوجه قام كُلاً من Porter وKramer بإبراز ضرورة سعي المنظمة نحو تحقيق مفهوم "خلق القيمة المشتركة Creating Shared Value" الذي يركّز على " تحديد وتوسيع العلاقة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي معاً، و ذلك من خلال إتباع السياسات والممارسات التشغيلية التي تعزز القدرة التنافسية للمؤسسة، أين تتقدم في آن واحد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي تنشط من خلالها المنظمة " (Porter et Kramer, ٢٠١١).

وعلى أساس ما سبق يتضح أن مفهوم المؤسسة المستدامة يركِّز على حد سواء على تأثير العوامل البيئية على المؤسسة و تأثير المؤسسة على البيئة (Pirnea et al., 2011).

المطلب الثاني: أهمية بناء مؤسسة مستدامة:

إن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (CSR) ومفهوم الاستدامة المؤسساتية (CS) أدى إلى هدف مماثل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الازدهار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والمسؤولية البيئية (Katrinli et al., 2011)، وبذلك يمكن فهم التنمية المستدامة كمحرك للنمو، مما يجعل المصالح الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية متوافقة (Bouglet et al., 2012)، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هو إدراج طوعي للمصلحة العامة في صنع القرارات للمؤسسة، وتعظيم قيمة الركائز الثلاث: الأشخاص، الكوكب والربح (Fontaine, 2013).

حيث تشير الإدارة البيئية إلى مسار متين و مستمر من طرف القرارات الإدارية، والتي يتم من خلالها مراقبة أنشطة المنظمة وجعل البرامج أكثر ملائمة، و أخذ المبادرة للحد من الآثار السلبية على البيئة (Chen,

(2013، و الذي يتجلى في مفهوم المؤسسة المستدامة الذي يركِّز على حد سواء على تأثير العوامل البيئية على المؤسسة و تأثير المؤسسة على البيئة.

ويعتقد Porter و Reinhart بأنه يتعين على الشركات النظر من الداخل ومن الخارج على حد سواء، فالنظر "من الداخل إلى الخارج" يحدد تأثير المؤسسة على المناخ، والنظر "من الخارج إلى الداخل" يُظهِرُ كيفية تأثير التغير التنظيمي للمناخ على بيئة الأعمال والذي تتنافس المؤسسة من خلاله (Pirnea et al., 2011). و لتحقيق الإدارة الإستراتيجية المستدامة يشير Hart (Hart, 1997) إلى أن تأثير المنظمة على البيئة في المستقبل يجب أن يكون إيجابيا، وإذا لم يكن إيجابيا ففي أسوأ الأحوال يجب أن يكون محايدا (Borland, 2009).

فالمؤسسات المستدامة تقوم بتشكيل الإستراتيجية العامة بشكل متبادل بين احتياجات المؤسسة والمجتمع، من خلال قدرة المؤسسة على تحقيق أهداف أعمالها وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى البعيد من خلال دمج الفرص الاقتصادية، البيئية والاجتماعية في استراتيجيات أعمالها (Tu et al., 2013).

وهو ما يسمح بخلق قيمة مشتركة و التي تَعْتَرِفُ " بالمفاضلة بين الربحية على المدى القصير و الأهداف الاجتماعية أو البيئية، ولكن تركز أكثر على الفرص المتاحة للميزة التنافسية من خلال بناء اقتراح القيمة الاجتماعية في استراتيجية المؤسسة " (Fontaine, 2013).

المبحث الثالث: دراسة حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية – Air Algérie –

المطلب الثالث:الاستبيان:

أولاً: طريقة إعداد الاستبيان:

قمنا بإعداد أسئلة الاستبيان انطلاقا من دراسة كل من Chen وآخرون،[20] ودراسة DURIF وآخرون.[21] ومِنْ ثَمَّ قمنا بتوزيع الاستمارات على إطارات، وموظفي الخطوط الجوية الجزائرية Air Algérie، حيث بلغ عدد الاستمارات التي تُعَدُّ صالحة لإجراء المعالجة ٩٥ استمارة.

وقد تَمَّ قياس كل بند من بنود الاستبيان من خلال النقاط الخمسة لمقياس Likert(١: لا أوافق بشدة، ٢: لا أوافق إلى حد ما، ٣: محايد، ٤: أوافق إلى حد ما، ٥: أوافق بشدة)، كما اعتمدنا على برنامج Stata إصدار رقم ١٤ لمعالجة المعطيات و التوصل إلى نتائج الدراسة.

ثانياً: مدى مصداقية الاستبيان: قصد التأكد من موثوقية الاستبيان، قمنا بتوزيع الاستمارات على إطارات و موظفي الشركة محل الدراسة، ثم قمنا بإجراء اختبار الموثوقية باستعمال مقياس موظف الموثوقية (Scale Reliability Coefficient)، و كانت النتيجة كما يلي:

Cronbach Alpha Q1-Q5 :
Average interitem covariance: .2644417
Number of items in the scale: 5
Scale reliability coefficient: 0.6065

فنلاحظ أن نتيجة اختبار الموثوقية للاستبيان تقدر بـ 60 %، الأمر الذي يدل دلالة واضحة على مصداقية الاستبيان.

ثالثاً: مدى توجه الشركة محل الدراسة نحو تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة:

١- مدى ارتباط الأجوبة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية:[22]

[20] Fang-Yuan CHEN, Yu-Hern CHANG, Yi-Hsin LIN, ''Customer perceptions of airline social responsibility and its effect on loyalty '', *Journal of Air Transport Management*, Vol. 20, (May 2012), pp. 49-51.

[21] Fabien DURIF *et al.*, " Un Code D'Ethique, Oui, Mais Comment ? '', *Gestion*, Vol. 34, N° 2, (Été 2009), pp. 21-30.

[22] أنظر الملحق رقم واحد

	Q1	Q2	Q3
Q1	1.0000		
Q2	0.3229*	1.0000	
Q3	0.2607*	0.2193*	1.0000

نلاحظ من النتائج أعلاه وجود ارتباط قوي بين معظم الأجوبة، وهو دليل على ضرورة تبني ثقافة داخل الشركة تقوم على مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة.(*)

٢-مدى سعي الشركة محل الدراسة نحو تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

من خلال نتائج الانحدار الخطي أدناه نلاحظ وجود علاقة طردية موجبة بين توجه الشركة نحو تنفيذ أنشطتها وفقاً للوائح والسياسات البيئية، وبين اتباع إجراءات إيكولوجية من شأنها الحد من انبعاث الغازات السامّة والتوجه نحو الطاقات المتجددة، وهو كما توضحه النتائج التالية:

Q1	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf. Interval]
Q2	.1441341	.0440503	3.27	0.002	.0566463 .2316218
_cons	1.015642	.1083781	9.37	0.000	.8003943 1.230891

فنلاحظ من خلال نتائج اختبار Student أن القيم المَحسُوبة أكبر من القيم الجدولية = (3.27 > T (94, 0.05) 1.661).

رابعاً: مدى توجه الشركة محل الدراسة نحو تبني المبادئ الأخلاقية لتحقيق التنمية المستدامة:[٢٣]

١-أهمية تبني المبادئ الأخلاقية داخل الشركة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية في الخارج: (*)

	Q4	Q5
Q4	1.0000	
Q5	0.3418*	1.0000

نلاحظ من النتائج أعلاه وجود ارتباط قوي بين الأجوبة، وهو دليل على ضرورة تبني ثقافة داخل الشركة تعمل على تحقيق الالتزام بالمبادئ الأخلاقية في الداخل والتي من شأنها تحقيق التوجّه بالمسؤولية الاجتماعية في الخارج، كما توصّلت

(*) Q1: مدى تنفيذ أنشطة الشركة محل الدراسة وفقا للوائح والسياسات الدولية، Q2: مدى سعي الشركة محل الدراسة نحو إتباع إجراءات إيكولوجية، Q3: مدى تخصيص الشركة محل الدراسة لمبلغ سنوي للتمويلات الخيرية.

[٢٣] أنظر الملحق رقم واحد

(*) Q4: مدى سعي الشركة محل الدراسة نحو نشر مدونة أخلاقية و العمل على تبنّيها من قِبل الجميع في الشركة، Q5: مدى سعي الشركة محل الدراسة نحو تشجيع الموظفين على الأعمال التطوعية و العمل على إدراجها ضمن مسؤولياتهم الشخصية.

نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة قوية بين الاعتقاد بضرورة نشر مدونة أخلاقية داخل الشركة و بين تشجيع الموظفين على الأعمال التطوعية و إدراجها ضمن مسؤولياتهم الشخصية، و هو ما يلخصه الجدول الموالي:

Q4	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf. Interval]
Q5	.2544379	.072533	3.51	0.001	.1104017 .3984741
_cons	1.421302	.187378	7.59	0.000	1.049206 1.793397

فنلاحظ من خلال نتائج اختبار Student أن القيم المَحسُوبة أكبر من القيم الجدولية (3.51 > T (95, 0.05) =1.661)
كما نلاحظ كذلك؛ تواجد ارتباط قوي بين تبني المبادئ الأخلاقية داخل الشركة و السعي نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال تخصيص مبلغ سنوي ثابت للتبرعات الخيرية، وهو كما توضحه النتائج التالية:

	Q3	Q4	Q5
Q3	1.0000		
Q4	0.3108*	1.0000	
Q5	0.2526*	0.2526*	1.0000

وبذلك تؤكّد الدراسة بأن تحقيق المسؤولية الاجتماعية تبدأ من الداخل من خلال العمل على نشر ثقافة تقوم على المبادئ الأخلاقية.

٢-أهمية تبني المبادئ الأخلاقية داخل الشركة لاتباع إجراءات احترام البيئة:

	Q1	Q2
Q4	0.2344*	0.1960
Q5	0.0905	0.2907*

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه تواجد ارتباط بين السعي نحو تبني المبادئ الأخلاقية داخل الشركة واتباع إجراءات لاحترام البيئة، وهو ما يتجلى في إتباع السياسات البيئية المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، وبذلك تؤكّد الدراسة بأن تحقيق المسؤولية البيئية تبدأ من الداخل من خلال العمل على نشر ثقافة تقوم على المبادئ الأخلاقية، وبناءاً على النتائج السابقة؛ توصلت الدراسة إلى أن تحقيق مطالب التنمية المستدامة والتي تقوم على أساس نشر ثقافة مسؤولة و أخلاقية داخل الشركة، فإن أثرها يتعدى إلى الخارج من خلال مبادرات تهدف إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الذي تنشط فيه الشركة، وكذا مبادرات المسؤولية البيئية التي تساهم في حماية البيئة والتوجه نحو الطاقات المتجددة، الأمر الذي يؤكِّد صحة فرضية الدراسة و يبرز مدى أهمية تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية لتحقيق مطالب التنمية المستدامة.

النتائج والتوصيات:

- يتعيّن على المؤسسة أن تتصرف بطريقة مسؤولة اجتماعياً وفقاً للنهج الأخلاقي الذي يُعرف بأخلاقيات الأعمال "Business Ethics" وهو ما يستوجب إدراج إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية ضمن الموارد البشرية للمؤسسة أو ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية، وذلك من خلال ممارسة الإصلاح الداخلي ودعم الإصلاح الخارجي بهدف خلق مواهب ذات ثقافة إبداعية "créatifs culturels" تسعى إلى تعزيز المفاهيم المستدامة.

- ضرورة نشر الوعي بأهمية التوجه بمبادئ المسؤولية الاجتماعية و البيئية لبناء مؤسسة مستدامة من خلال نشر ثقافة تقوم على أساس خلق قيمة مشتركة (Creating Shared Value) وذلك بالنظر إلى القيود البيئية كفرصة أمام المؤسسة يجب اقتناصها و حافزا لإدراج التجديد و الابتكار على منتجاتها وذلك بتبني نهج التصاميم الإيكولوجية –Eco) (Conceptionو اتباع استراتيجية خضراء (Green Strategy)، وهو ما يساهم في تحقيق رفاهية المؤسسة و التنمية الاقتصادية والبيئية في آن واحد.
- العمل على نشر الوعي بالقضايا البيئية "نشر ثقافة بيئية" تعمل على تعزيز قيمة البيئة وإدراجها ضمن المسؤولية الشخصية للموظفين، خصوصا بالنسبة لشركات النقل الجوي. وذلك من خلال إقناع الجميع في المؤسسة بضرورة التقليل من استهلاك الطاقة وتقليل الأضرار الناتجة عن ممارسة الأنشطة التجارية والتوجه نحو الطاقات المتجددة.
- الحرص على عقد ملتقيات و مؤتمرات دولية و محلية في مجال الإدارة البيئية " Environmental Management" الذي يعتبر موضوعاً حديثاً جدا كَوْنُهُ عُنِيَ باهتمام العديد من الباحثين و الدارسين في مختلف مراكز بحوث و كليات علم الاجتماع، كما يجب أن يتم التركيز في هذه المؤتمرات على عرض و دراسة حالات الدول المتطورة في مجال الإدارة البيئية والاستفادة من خبراتها و تجاربها وإبراز القيمة المضافة في هذا المجال.
- توسيع تحليل الحَوْكَمَة (Governance) ليتعدى الحفاظ على مطالب المساهمين وذلك بعرض مصالح أصحاب المصلحة الآخرين خاصة المجتمع و البيئة، وهو ما قام بتبريره العديد من الباحثين في الوقت الراهن نظراً لظهور نموذج جديد للمؤسسة يتلاءم مع تيار "شراكة الحوكمة" خصوصا و أن هناك مطالبين آخرين على رأسهم المنظّمات الغير حكومية (ONG) و جمعيات حماية البيئة.

وأخيراً: يُعَدُّ تكوين ثقافة أخلاقية تقوم على أساس تعزيز الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مطلباً هامّاً لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال ممارسة الإصلاح الداخلي للمؤسسة و دعم الإصلاح الخارجي من أجل خلق مواهب مستدامة، والتي من شأنها أن تقوم بإنشاء، حماية وتعزيز رفاهية أصحاب المصلحة والتي على رأسها المجتمع و البيئة على المدى القريب والبعيد، بهدف تحقيق التوازن بين الازدهار الاقتصادي، الرفاهية الاجتماعية والمسؤولية البيئية.

الملحق رقم ١:

نضع بين أيديكم هذا الاستبيان في إطار إعداد دراسة حول إبراز أهمية تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية و البيئية لتحقيق مطالب التنمية المستدامة، مع العلم أن إجاباتكم عن هذه الأسئلة تساهم بقوة في إثراء وإتمام هذا البحث، وهو ما يعود بالنفع على البحث العلمي عموما.

فنرجو منكم التفضل بملأ هذه الاستمارة ولكم منا جزيل الشكر مسبقا.

ضع الرقم الذي تراه مناسبا في الخانة:

١: لا أوافق بشدة، ٢: لا أوافق إلى حد ما، ٣: محايد، ٤: أوافق إلى حد ما، ٥: أوافق بشدة

١. أعتقد أنه يجب على شركات الطيران تنفيذ أنشطتها وفقاً للوائح و السياسات البيئية المنصوص عليها في المعاهدات الدولية ☐

٢. أعتقد أنه يجب على شركات الطيران السعي نحو إتباع إجراءات إيكولوجية من شأنها الحد من انبعاث غاز CO_2 و التوجه نحو الطاقات المتجددة ☐

٣. أعتقد أن شركتنا يجب أن تقوم بتخصيص مبلغ ثابت من الأرباح السنوية للتمويلات الخيرية ☐

٤. أعتقد أنه يجب تكوين لجنة أخلاقية تسعى إلى نشر مدونة أخلاقية و تعمل على تبنيها من قِبَل الجميع في الشركة ☐

٥. أعتقد أنه يجب على الشركة أن تعمل على تشجيع الموظفين على الأعمال التطوعية و تعمل على إدراجها ضمن مسؤولياتهم الشخصية ☐

المراجع:

- **ACQUIER, Aurélien et Franck AGGERI** (2007)**, « Une généalogie de la pensée managériale sur la RSE »,** Revue française de gestion, n° 180 (Novembre), p. 131-157.
- **ACQUIER, Aurélien** (2008), **« Développement durable et management stratégique : piloter un processus de transformation de la valeur »,** Actes de la 17e Conférence Internationale de Management Stratégique, Association Internationale de Management Stratégique (AIMS), 2008, 28-31 mai, Nice, France.
- **ALAIN, Jounot** (2010), **100 questions pour comprendre et agir RSE et développement durable,** AFNOR, France, 171 p.
- **BERNEMANN, Corinne, Marie-France VERNIER, Sylvain PLOUFF et Paul LANOIE** (2010)**, « Le marketing vert est-il synonyme de succès ? »**, Actes du Congrès des **réalités et prospectives du développement durable**, 28-29 Octobre, 2ème Université, Clermont, p. 36-45.
- **BINNINGER, Anne-Sophie et Isabelle ROBERT** (2011), **«La Perception de la RSE par les clients : quels enjeux pour la « Stakeholder Marketing Theory »? »,** Management & Avenir, n° 45, p.14-40.
- **BOUGLET, Johan, Olivier JOFFRE et Eric SIMON** (2012), **«How to reconcile business with sustainable development: an innovation approach»**, Society and Business Review, Vol. 7, n°3, p. 212-222.
- **BORLAND, Helen** (2009), **« Conceptualising global strategic sustainability and corporate transformational change»,** International Marketing Review, Vol. 26, n° 4/5, p. 554-572.
- **Bouyoud, Floriane** (2010), **Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises**, thèse de doctorat, France, Conservatoire Nationale des Arts et Métiers(CNAM), Laboratoire D'Investigation en Prospective Stratégique et Organisation (LIPSOR), 367p.
- **BÜCHNER, Lutz Michael** (2012), **« Corporate Social Responsibility and Sustainability from a Global, European and Corporate Perspective.Corporate Social Responsibility and Sustainable Governance »**, Eurolimes, n°13, p. 41-55.
- **Charreaux , Gérard (**2002**), Variation sur le thème : « À la recherche de nouvelles fondations pour la finance et la gouvernance d'entreprise »,** Finance Contrôle Stratégie, Vol. 5, n° 3, (septembre), p. 5-68.
- **CHASSÉ, Sonia et Olivier BOIRAL** (2009)**, « Position du milieu des affaires face au développement durable »,** Gestion, vol. 34, n° 1, (printemps), p. 47-58.
- **CHEN, Fang-Yuan** (2013), **« Managers' Views on Environmental Management: An Examination of the Taiwanese Airline Industry »**, Journal of Sustainable Development, Vol.6, n°1, p. 116-126.
- **FERNANDES, Valérie et David AKONO (**2010**), « Impacts du développement durable sur les choix de relocalisation : une approche exploratoire »**, Actes du Congrès des **réalités et prospectives du développement durable**, 28-29 Octobre, 2ème Université, Clermont, p. 23-34.
- **FONTAINE, Michael** (2013), **« Corporate Social Responsibility and Sustainability: The New Bottom Line? »,** International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, n°4, p. 110-119.
- **GALAVIELLE, Jean-Pierre** (2002), « **De L'Éthique Économique a L'Éthique des Affaires »,** Maison des Sciences Économiques, Document de Travail, (Juin), pp. 1-33.
- **KATRINLI, Alev, Gonca GUNAY et Mehmet E. BIRESSELIOGLU** (2011), **« The Convergence of Corporate Social Responsibility and Corporate Sustainability: Starbucks Corporation's Practises»**, The Business Review, Vol. 17, n°1, p. 164-171.
- **KLEINE, Alexandro et Michael VON HAUFF** (2009), **« Sustainability-driven implementation of corporate social responsibility: application of the integrative sustainability triangle»**, Journal of Business Ethics, Vol. 85, n°3, p. 517-533.
- **KOLK , Ans et Rob Van TULDER (**2010**), « International business, corporate social responsibility and sustainable development »,** International Business Review, Vol. 19, n° 2 (April), Elsevier Publisher, p. 119-125.
- **KOTLER, philip et kevin lane KELLER** (2012)**, Marketng Management,** USA, New Jersey: Pearson Education, 14th Ed, 657p.

- **KOTLER, philip et kevin lane KELLER** (2008)**, Marketng Management,** USA, New Jersey: Pearson Education, 13th Ed, 662p.
- **« La responsabilité sociétale des entreprises : une opportunité à saisir pour les PME »** (2007 ?)**,** Communication de la Commission Européenne, p. 1-44.
- **NICOLAS Postel, ROUSSEAU Sandrine** (2008), **« RSE et éthique d'entreprise : la nécessité des institutions », in** "Special Issue: Corporate Governance and Ethics", M@n@gement, Vol. 11, n° 2, p. 137-160.
- **MILED, Nadia** (2010) **« L'éco-conception: une opportunité d'innovation dans le respect de la nature »,** Actes du Congrès des **réalités et prospectives du développement durable**, 28-29 Octobre, 2ème Université, Clermont, p. 212-237.
- **« Mise en œuvre du partenariat pour la croissance et l'emploi : faire de l'Europe un pôle d'excellence en matière de responsabilité sociale des entreprise »,** communication de la commission au parlement européen, au conseil et au comité économique et social européen, Bruxelles, le 22 Mars 2006.
- **PERSAIS, Éric** (2004)**, « Les rapports » Enjeux et limites sociétaux**, Revue française de gestion, n° 152 (May), p. 167-197.
- **PERSONS, Obeua** (2012), **« Incorporating corporate social responsibility and sustainability into a business course: a shared experience»,** Journal of Education for Business, Vol.87, n°2, p. 63-72.
- **PESQUEUX, Yvon** (2012), **L'Utopie D'un Modèle de L'« Organisation Innovatrice et Durable »,** hal-00676571, version 1, France, (Mars), p.1-18.
- **PHILLIPS, Edwin. D.** (2006), **«Corporate social responsibility in aviation»,** Journal of Air Transportation, Vol. 11, n°1, p. 65-87
- **PIRE-LECHALARD, Pierre, Boris BARTIKOWSKY et Delphine van HOOREBEKE** (2010)**, « L'implication au développement durable des jeunes consommateurs: une investigation exploratoire », Actes du Congrès des réalités et prospectives du développement durable**, 28-29 Octobre, 2ème Université, Clermont, p. 47- 67.
- **PIRNEA, Ionela C., Marieta OLARU et Cristina Moisa** (2011), **« Relationship between corporate social responsibility and social sustainability», Economy Transdisciplinarity Cognition,** Vol. 14, n°1, p. 36-46.
- **PORTER, Michael E. et Mark R. KRAMER** (2011), **« The Big Idea: Created Shared Value-how to reinvent capitalism-and unleash a wave of innovation and growth»**, Harvard Business Review. Vol. 89, n° 1/2, p. 62-77.
- **RÉMILLARD, Denyse** et **Dominique WOLFF** (2009)**, « Le développement durable : L'émergence d'une nouvelle convention ? »,** Revue française de gestion, n° 194, p. 29-43.
- **REYNAUD, Emmanuelle (**2007**), « La responsabilité sociale de l'entreprise à l'épreuve de l'Europe », Revue française de gestion,** n° 180 (Novembre), p. 109-130.
- **REYNAUD, Emmanuelle** (2004 ?), **« Développement Durable et Entreprise : VERS Une Relation Symbiotique ? »,** UFR Sciences Economiques, p. 1-15.
- **SAXENA, Manisha et A. S. KOHLI** (2012), **« Impact of Corporate Social Responsibility on Corporate Sustainability: A Study of the Indian Banking Industry», The IUP Journal of Corporate Governance,** Vol. 11, n° 4, p. 39-54.
- **SPARKES, Russell (2003), ''From corporate governance to corporate responsibility: The changing boardroom agenda'',** Ivey Business Journal, (March/April) , p.1-5.
- **TU, Jui-Che, Pi-Lien CHIU, Yu-Chen HUANG et Chuan-Ying HSU (2013). Influential Factors and Strategy of Sustainable Product Development under Corporate Social Responsibility in Taiwan.** Mathematical Problems in Engineering, p. 1-15.
- **YUDELSON, Jerry** (2008), **Marketing Green Building Services Strategies For Success**, Architectural Press, Oxford, Elsevier Publisher, First Edition, p. 269.
- **VERNIER, Marie-France, Corinne BERNEMAN, Paul LANOIE et Sylvain PLOUFFE** (2010)**, « Impact économique de l'éco-conception »,** Actes du Congrès des **réalités et prospectives du développement durable,** 28-29 Octobre, 2ème Université, Clermont, p. 202-211.

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 1, 2017, pp. 36-49
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Renewable Energy as a Strategic Option for Achieving Sustainable Development

"Case of Algeria"

Araba Elhadj ben Mahmoud

University of Ouargla, Algeria
araba.hadj@gmail.com

Neffah Zakarya ben Ali

University of Bechar, Algeria
zakaryneffah@gmail.com

Abstract:

The emergence of the concept of sustainable development which based on the idea the development is a process that seeks to achieve integration between the economy, society and environment. this led to the need of reconsidering the increased consumption of fossil depleted energies that harm the environment, through working to rationalize their use, or searching for alternative, renewable and environmentally friendly energies. That will ensure the future of energy and preserve it for future generations. So when we rely on renewable energy we'll make the future of our children and grandchildren more secure, and this is reflected directly on the achievement of sustainable development.
This paper aims to clarify the role of renewable energies in achieving the sustainable development with reference to the Algerian experience and investment opportunities that abound in the area Renewable energy.
Keywords: sustainable development, renewable energies, Algeria.

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 1, 2017, pp. 36-49
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة (حالة الجزائر)

عرابة الحاج بن محمود

جامعة ورقلة، الجزائر
araba.hadj@gmail.com

نفاح زكرياء بن علي

جامعة بشار، الجزائر
zakaryneffah@gmail.com

الملخص:

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة والذي يركّز على أنّ التنمية عملية تسعى إلى تحقيق التكامل بين الاقتصاد، المجتمع، والبيئة، استدعى ضرورة إعادة النظر في الاستهلاك المتزايد للطاقات الأحفورية الناضبة والضّارة من الناحية البيئية، وذلك بالعمل على ترشيد استعمالها أو البحث عن طاقات بديلة ومتجددة وصديقة للبيئة، من شانها أن تؤمن مستقبل الطاقة وتحافظ عليها للأجيال القادمة. فعندما نعتمد على الطاقة المتجددة سنجعل مستقبل أولادنا وأحفادنا أكثر أماناً، و هذا ينعكس بصورة مباشرة على تحقيق التنمية المستدامة. و تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، و فرص الاستثمار التي تزخر بها في مجال الطاقات المتجددة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ، الطاقات المتجددة، الجزائر.

المقدمة:

إن تحقيق تنمية مهما كانت أهدافها يتطلب توفر خدمات الطاقة فهي تعتبر المحرك الأول و الدعامة الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية، ليبقى الجانب البيئي بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لعملية التنمية المستدامة ،لأنها تحاول الموازنة ما بين الأهداف الاقتصادية و البيئية، خاصة و أن أنماط التنمية التي كانت سائدة أدت استغلال مصادر الطاقة التقليدية استغلالا مجحفا، خاصة الاحفورية منها نتيجة للاعتماد عليها في تلبية حوالي 80 % من الاحتياجات العالمية هذا من جهة، و من جهة ثانية أدت إلى تلويث شديد للبيئة ازدادت حدته خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى دق ناقوس الخطر.

و تعتبر الطاقات المتجددة طاقات غير ناضبة، وهي تشمل الطاقة المستمدة من الطبيعة كالطاقة الشمسية والرياح والطاقة المائية...الخ، " فالطاقات المتجددة كما وصفها وزير البيئة الألماني زيجمار غابريل هي وسيلة لنشر المزيد من العدالة في العالم بين دول العالم، وهي ليست

حصراً على الذين يعيشون اليوم، فالحد الأقصى من استعمال الشمس والرياح اليوم لن يقلل من فرص الأجيال القادمة بل على العكس، فعندما

نعتمد على الطاقة المتجددة سنجعل مستقبل أولادنا وأحفادنا أكثر أماناً. هذا اظافة إلى ما توفره الطاقة المتجددة من مناصب عمل مستدامة للبشر،

و هذا ينعكس بصورة مباشرة على

تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق تتمحور إشكالية بحثنا والتي تتمثل في السؤال التالي:

كيف تساهم الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، كون أن الطاقات المتجددة ثروة غير ناضبة، كما توفر مناصب عمل كثيرة. وسنشير في هذه الورقة البحثية إلى إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة لا سيما الطاقة الشمسية و طاقة الرياح.

بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، فقد تم تقسيمه على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** عموميات حول الطاقات المتجددة؛
- **المبحث الثاني:** الطاقات المتجددة وأبعاد التنمية المستدامة؛
- **المبحث الثالث:** التجربة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول:

عموميات حول الطاقات المتجددة:

المطلب الأول: مفهوم الطاقة المتجددة:

هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفد. ومصادر الطاقة المتجددة تختلف جوهريا عن الوقود الأحفوري من بترول وفحم والغاز الطبيعي...، حيث أن مخلفاتها لا تحتوي على غازات وملوثات أخرى كما في احتراق الوقود الأحفوري. وهي تنتج عن الرياح والمياه والشمس، وتستخدم على نطاق واسع في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، كما أن وسائل إنتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة أصبح مألوفا في الآونة الأخيرة، وذلك لتجنب التهديدات الرئيسية لتغير المناخ بسبب التلوث واستنفاد الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى المخاطر الاجتماعية والسياسية للوقود الأحفوري والطاقة النووية.[i]

المطلب الثاني: مصادر الطاقة المتجددة (البديلة):[ii]

أ.الطاقة المائية:

الطاقة المائية هي الطاقة المستمدة من حركة المياه المستمرة، والتي لا يمكن أن تنفد، وهي من أهم مصادر الطاقة المتجددة، وبمعنى آخر هي الاستفادة من حركة المياه لأغراض مفيدة. فقد كان استخدام الطاقة المائية قبل انتشار توفر الطاقة الكهربائية التجارية، وذلك في الري وطحن الحبوب، وصناعة النسيج فضلا عن تشغيل المناشير.

ب.طاقة الكتلة الحيوية:

وهي الطاقة التي تستمد من المواد العضوية كإحراق النباتات، وعظام ومخلفات الحيوانات، والنفايات والمخلفات الزراعية. والنباتات المستخدمة في إنتاج طاقة الكتلة الحيوية كأن تكون أشجاراً سريعة النمو، أو حبوباً، أو زيوتاً نباتية، أو مخلفات زراعية، وهناك أساليب مختلفة لمعالجة أنواع الوقود الحيوي، منها:

١- الحرق المباشر:

ويستعمل للطهي والتدفئة وإنتاج البخار، غير أن هذه العملية لها مردود حراري ضئيل؛

٢- الحرق غير المباشر: لإنتاج الفحم (بدون أوكسجين).

ج.طاقة الرياح:

وهي الطاقة المتولدة من تحريك ألواح كبيرة مثبتة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء. ويتم إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة محركات (أو توربينات) ذات ثلاثة أذرع دوَّارة تحمل على عمود، تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة

كهربائية. فعندما تمر الرياح على الأذرع تنتج دفعة هواء ديناميكية تتسبب في دورانها، وهذا الدوران يشغل التوربينات فتنتج طاقة كهربائية.

وقد بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح للعام ٢٠٠٦ بـ ٧٤,٢٢٣ ميغاواط، بما يعادل ١% من الاستخدام العالمي للكهرباء، وبالتفصيل فقد بلغت نسبة الإنتاج إلى الاستهلاك حوالي ٢٠% في الدانمارك و٩% في اسبانيا و٧% في ألمانيا. وبهذا يكون الإنتاج العالمي للطاقة المحولة من الرياح قد تضاعف ٤ مرات خلال الفترة الواقعة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦.

د.الطاقة الشمسية:

تعد الشمس من أكبر مصادر الضوء والحرارة الموجودة على وجه الأرض، وتتوزع هذه الطاقة – المتولدة من تفاعلات الاندماج النووي داخل الشمس– على أجزاء الأرض حسب قربها من خط الاستواء، وهذا الخط هو المنطقة التي تحظى بأكبر نصيب من تلك الطاقة. والطاقة الحرارية المتولدة عن أشعة الشمس يُستفاد منها عبر تحويلها إلى (طاقة كهربائية) بواسطة (الخلايا الشمسية). وهناك طريقتان لتجميع الطاقة الشمسية، الأولى: بأن يتم تركيز أشعة الشمس على مجمع بواسطة مرايا محدبة الشكل، ويتكون المجمع عادة من عدد من الأنابيب بها ماء أو هواء، تسخن حرارة الشمس الهواء أو تحول الماء إلى بخار. أما الطريقة الثانية، ففيها يمتص المجمع ذو اللوح المستوى حرارة الشمس، وتستخدم الحرارة لتنتج هواء ساخن أو بخار، والطاقة الشمسية مسؤولة أيضا عن توزيع الأمطار، ويمتد تأثيرها إلى المشاريع الكهرومائية، ونمو النباتات المستخدمة في تهيئة الوقود الحيوي.

هـ.طاقة المد والجزر:

طاقة المد والجزر أو الطاقة القمرية، هي نوع من الطاقة الحركية التي تكون مخزنة في التيارات الناتجة عن المد والجزر، الناتجة بطبيعة الحال عن جاذبية القمر و الشمس ودوران الأرض، وعليه تصنف هذه الطاقة على أنها طاقة متجددة. الكثير من الدول الساحلية بدأت بالاستفادة من هذه الطاقة الحركية لتوليد الطاقة الكهربائية من أجل تخفيف الضغط عن معامل الطاقة الحرارية و بالنتيجة تخفيف التلوث الصادر عن هذه المعامل.

المطلب الثالث: مزايا الطاقات المتجددة:

قبل التطرق لمزايا الطاقات المتجددة، نعرض خلفية التفكير فيها بتناول موضوع التغيير المناخي كسبب مباشر للتفكير في الطاقات المتجددة كبديل مستدام.

أ– التغيير المناخي كسب للتفكير في الطاقات المتجددة:[iii]

تتعرض الزراعة في إفريقيا، التي تمثل 50 % من صادراتها الإجمالية و٢١ % من الناتج الداخلي الخام لآثار التغير المناخي. وحسب التوقعات سيسجل انخفاض في العوائد الزراعية يقدر بـ ٥٠ %، بالإضافة إلى انخفاض عدد الأراضي الصالحة للزارعة في أفق ٢٠٥٠.

وفي غياب تدخلات فعالة، سيرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بـ ٥٠ مليون شخص. بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، سيعاني ٢٥٠ مليون شخص في إفريقيا من ضغط مائي سنة ٢٠٢٠، وسيرتفع هذا الرقم إلى ما بين ٣٥٠– ٦٠٠ مليون سنة ٢٠٥٠ خاصة في إفريقيا الشمالية، ولهذا الضغط المائي آثار وخيمة على الزراعة والصناعة. كما سيسهم التغيير المناخي في زيادة العبء الصحي على إفريقيا نتيجة تنقل الأفراد، حيث سيتعرض ٩٠ مليون شخص إضافي إلى خطر الملاريا Plaudisme في أفق ٢٠٣٠.

ويمكن أن نعرض إجمالي التكاليف السنوية للتكيف لكل القطاعات، حسب المنطقة كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠– ٢٠٥٠ في الجدول التالي:

الجدول(١): إجمالي التكاليف السنوية للتكيف لكل القطاعات، حسب المنطقة كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠– ٢٠٥٠

	2010-2019	2020-2029	2030-2039	2040-2049
Total des coûts annuels d'adaptation (en milliards $É.-U.)				
Asie de l'Est et Pacifique	22,7	26,7	23,3	27,3
Europe et Asie centrale	6,5	7,8	10,8	12,7
Amérique latine et Caraïbes	18,9	22,7	20,7	23,7
Moyen-Orient et Afrique du Nord	1,9	2	3	5
Asie du Sud	10,1	12,7	13,5	14,3
Afrique subsaharienne	12,8	17,2	19,2	23,2
Total	72,9	89,1	90,1	106,2
Total des coûts d'adaptation en tant que part du PIB				
Asie de l'Est et Pacifique	0,19	0,15	0,09	0,08
Europe et Asie centrale	0,11	0,11	0,12	0,11
Amérique latine et Caraïbes	0,30	0,27	0,19	0,16
Moyen-Orient et Afrique du Nord	0,08	0,06	0,07	0,08
Asie du Sud	0,20	0,16	0,12	0,09
Afrique subsaharienne	0,70	0,68	0,55	0,49
Total	0,22	0,19	0,14	0,12

***Source** : Banque mondiale, 2009b.*

***Note** : Établi d'après le National Centre for Atmospheric Research (NCAR, scénario humide).*

ب- منافع الطاقة المتجددة:

يمكن أن نورد منافع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وأنظمة الطاقة اللامركزية في ما يلي:[iv]

١- تعتمد هذه الأنظمة على مصادر الطاقة المحلية المتوافرة في سائر الدول، ما يضمن بالتالي أمن الطاقة؛

٢- موارد الطاقة مستدامة، ما يعني أنها لن تُستنفد أبداً أو تلحق الضرر بالبيئة المحلية أو الوطنية أو العالمية؛

٣- هي موارد موثوقة. فالنظام الموزع لتوليد الطاقة من مجموعة متنوعة من المصادر المتجددة، يوفّر نظام طاقة أكثر متانة وأقل عرضة لانقطاع إمدادات الطاقة مقارنة بالأنظمة المركزية، فبتعطل نظام واحد منها، لن تعيش المدينة بأكملها أو أحياناً الدولة ككل حالة من الطوارئ؛

٤- لا تلوّث هذه الموارد الهواء أو اليابسة أو البحر، في حين أن تلوّث الهواء بفعل قطاعي النقل والطاقة قد حوّل العديد من المدن إلى مصدر خطر يهدد صحتنا؛

٥- تقي الاقتصاديات من الأزمات التي تحدثها التقلبات في أسعار الوقود التقليدية، فالاعتماد على مصادر الطاقة المحلية المتجددة يمكن أن يحمي الاقتصاديات المحلية من مظاهر الفوضى الاقتصادية العارمة التي تنشأ عن تقلبات في الأسواق العالمية للسلع الأساسية؛

٦- النظام الموزّع من أنظمة توليد الطاقة المتجددة يبقى بمأمن عن أي هجوم، بمعنى أنه لن يشكل على الأرجح أهدافاً عسكرية، لكن حتى وإن حدث ذلك ستكون النتيجة ضرراً بيئياً طفيفاً. في المقابل تطرح مصانع الطاقة النووية والوقود الأحفوري اللامركزية الكبيرة مشاكل هامة في ما يتعلق بالأمن الوطني؛

٧- تتميّز هذه الأنظمة بوجودها على مقربة من المجتمعات التي تستخدمها، ما يوفّر الحس بالقيمة والملكية الجماعية المشتركة ويعزز التنمية المستدامة؛

٨- توفّر أنظمة الطاقة المتجددة فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة تكنولوجياً، فالقطاع يشكل مزوّداً سريع النمو للوظائف العالية الجودة، وهو يتفوق في هذا السياق على قطاع الطاقة التقليدية، الذي يستلزم توافر رأسمال كبير.

كما يمكن توفير كميات أكبر من الطاقة بتطبيق الاستعمال الرشيد والناجع للطاقات المتجددة، وهو ما يسهم في إيجاد حل للمشاكل المرتبطة بالواجهة الثلاثية :طاقة – بيئة – تنمية. ولا يمكن لهذا المكون الأخير (التنمية) أن يتحقق بدون استغلال متوازن للمجال الجغرافي. وفي هذا الخصوص، يعتبر دور الحكومة مركزي لأنها هي الوحيدة الضامنة للتغطية المتجانسة والمنسجمة للمجال، وجعل الطاقة الكهربائية متاحة لجميع السكان في البلدان النامية. هذا الهدف كان دائما ولا يزال يمثل تحديا اجتماعيا واقتصاديا هاما، حاملا للأمل في حياة أفضل للأجيال المقبلة، وضامنا لتوازن منشود بين النطاقات الريفية ضعيفة الكثافة السكانية، والمدن المكتظة بازدياد بالسكان.[v]

المطلب الرابع: دور الطاقات المتجددة في خلق فرص عمل: عرض تجارب دولية

ذكر تقرير لجماعة السلام الأخضر المهتمة بشؤون البيئة والمجلس الأوروبي للطاقة، أن التحول القوي تجاه الطاقات المتجددة قد يخلق ٢,٧ مليون فرصة عمل في توليد الطاقة في كل أنحاء العالم بحلول٢٠٣٠. ودعا التقرير الحكومات إلى

الاتفاق على معاهدة جديدة للأمم المتحدة، لمكافحة تغير المناخ خلال الاجتماع الذي سيعقد في ديسمبر "بكوبنهاغن" جزئياً لحماية العمالة.

المناخية والاقتصادية، وبانتهاج سياسات التقرير أن صناعات الطاقة النظيفة والمتجددة أساسية لعلاج كل من الأزمتين ويثبت مليونين إلى ٣,١١ مليونا المتجددة، يتوقع التقرير أن يزيد عدد الوظائف في توليد الطاقة من قوية للتحول إلى مصادر الطاقة في ٢٠٣٠.وأشار التقرير إلى أن قطاع طاقة الرياح بمفرده –على سبيل المثال– يمكن أن يوظف ٢,٠٣ مليون شخص في توليد الطاقة في ٢٠٣٠ مقابل ٠,٥ مليون في٢٠١٠.[vi]

كما كشف التقرير أن التحول القوي تجاه الطاقات المتجددة، قد ينتج ٢,٧ مليون فرصة عمل في توليد الطاقة في كل أنحاء العالم بحلول ٢٠٣٠، أي أكثر من مما لو تم الاستمرار في الاعتماد على الوقود الأحفوري، وأشار التقرير إلى أن "التحول من الفحم إلى توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، لن يتجنب فحسب عشرة مليارات طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ولكن سينتج أيضا فرص عمل بحلول ٢٠٣٠ أكثر من مواصلتنا للعمل كالمعتاد.

وقال "سفين تيسك" في "جرينبيس": إن الحكومات كثيرا ما كانت مخطئة لتخشى من أن التحول إلى الطاقة الخضراء يمثل تهديدا للوظائف... وأن صناعة الطواحين الهوائية كانت بالفعل ثاني أكبر مستهلك للصلب في ألمانيا بعد السيارات" . وقال "لرويترز" حول آفاق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمد والجزر، والكتلة الحيوية (مثل الخشب ونفايات المحاصيل) وطاقات متجددة أخرى يمكنها إنشاء الكثير من الوظائف.

وقالت "كريتسين لينز" الأمين العام للمجلس الأوروبي للطاقة المتجددة، الذي يمثل صناعات الطاقة النظيفة "يثبت هذا البحث أن الطاقة المتجددة أساسية لعلاج كل من الأزمتين المناخية والاقتصادية.

وبانتهاج سياسات قوية للتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، تتوقع الدراسة أن يزيد عدد الوظائف في توليد الطاقة من مليونين إلى ١١,٣ مليون في ٢٠٣٠، بمساعدة الزيادة في وظائف الطاقة المتجددة إلى ٦,٩ مليون عوض ١,٩ مليون. وأشار التقرير إلى أن قطاع طاقة الرياح بمفرده – على سبيل المثال–يمكن أن يوظف مليون شخص في توليد الطاقة في ٢٠٣٠، مقابل ٠,٥ مليون في ٢٠١٠.[vii] أما على المستوى الأوروبي فيمكن ذكر الحقائق التالية التي تبين دور الطاقات المتجددة في إنشاء فرص العمل:[viii]

– تعتبر الطاقة الشمسية من بين مصادر الطاقة الأكثر توفيرا لمناصب الشغل وتقدم مزايا متعددة للبيئة، حيث تستعمل طاقة لا تنفذ (الشمس)، لا تحدث ضجيجا، لها مدة حياة أكثر من ٢٥ سنة وتنتج تكاليف ضعيفة لتحويل للطاقة (صيانة واستغلال). فالنمو السريع لسوق الصفائح الضوئية في أوروبا، سيسمح بتوفير ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ منصب عمل جديد سنويا، عدد كبير منها مرتبط بتكنولوجيا عالية؛

– تعتبر حرارة الأرض La Géothermique من المصادر الطاقوية المهمة في العالم، حيث تشكل احتياطاتها من خلال حركة المياه الجوفية، وهي مورد للإنتاج المباشر للحرارة والكهرباء. فأغلبية مناصب الشغل التي ينتجها هذا النوع من الطاقة، هي مناصب في الموقع Postes sur site، حيث تنتج هذه الأخيرة، وتحول وتستهلك مباشرة محليا؛

– الطاقة المائية هي من المصادر التقليدية للكهرباء، وتوفر مناصب شغل مرتبطة بتحسين وصيانة التجهيزات الموجودة، بالإضافة لإنشاء منشآت جديدة.

المبحث الثاني:

الطاقات المتجددة وأبعاد التنمية المستدامة:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الانجليزي Sustainability إلى القابلية للدوام والاستمرارية. أما من الناحية الاصطلاحية فقد قدمت عدة تعاريف للتنمية المستدامة، نذكر منها ما يلي:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة منتصف الثمانينات، وقد أحتوى تقرير "بروند تلاند" لوحده على ستة تعاريف لمفهوم التنمية المستدامة، والتعريف الأكثر تداولاً هو أن التنمية المستدامة هي: " تنمية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها الخاصة ".[ix]

وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية عشرين تعريفا، واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات وفق أربعة أبعاد: اقتصادية، اجتماعية (بشرية) بيئية وتكنولوجية، فمن خلال البعد الاقتصادي، فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة هي إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد. أما بالنسبة للدول النامية، فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

أما فيما يخص البعد الاجتماعي البشري، فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية، خاصة في الريف، أما على مستوى البعد البيئي، فهي تعني حماية الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

وتُرى التنمية المستدامة من البعد التكنولوجي، على أنها نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتُنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة، والحابسة للحرارة، والضارة بطبقة الأوزون.[x] وذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات، هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، و أن لا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تُحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.

وجوهر مفهوم التنمية المستدامة هو وجوب ألا تقوض الممارسات الحالية مستويات المعيشة في المستقبل، أي ينبغي للنظم الاقتصادية الحالية أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية، أو تحسنها لضمان نفس المستويات المعيشية أو مستويات أفضل للأجيال القادمة.[xi]

المطلب الثاني: الطاقة المتجددة وأبعاد التنمية المستدامة:

أ- الطاقة المتجددة والأبعاد البيئية:

أصبحت البيئة اليوم عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد، ومتغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة، نظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة، ولكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة من جهة أخرى، مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء، ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو.[xii]

إن من أهم الخصائص التي تتميز بها الطاقة المتجددة أنها طاقة نظيفة وعادة ما يتم التعبير عنها بالطاقة الصديقة للبيئة، أو الطاقة الخضراء. ولتحقيق التنمية المستدامة في طابعها الإيكولوجي يتم اللجوء إلى الطاقة المتجددة لأنها وعلى عكس الطاقة الأحفورية ،تساهم في خفض نسبة غازات الاحتباس الحراري والمتسببة في التغيرات المناخية. فلقد أثبتت الدراسات والتقديرات العلمية أن مصادر الطاقة المتجددة ضعيفة الانبعاثات الملوثة للبيئة سواء في مرحلة الاستغلال أو الاستهلاك النهائي، مقارنة بتلك الناتجة عن استعمال باقي الطاقات التقليدية، وهو ما أكدته محكمة العدل التابعة للإتحاد الأوروبي في قرارها الصادر بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠١.[xiii]

ب- الطاقة المتجددة والأبعاد الاقتصادية:

تساهم الطاقة المتجددة في تحقيق الأبعاد الاقتصادية من خلال ما يلي:

١- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام: يمثل قطاع الطاقة واحدا من القطاعات التي تتنوع بها أنماط الإنتاج والاستهلاك، والتي تتميز في معظمها بمعدلات هدر مرتفعه. وفي ظل الزيادة المطردة في الاستهلاك نتيجة للنمو السكان، فإن الأمر يتطلب تشجيع كفاءة استخدام وقابلية استمرار موارد الطاقة، من خلال وضع سياسات تسعير ملائمة من شأنها إتاحة حوافز زيادة كفاءة الاستهلاك، والمساعدة على تطبيق الإصلاحات القانونية والتنظيمية، التي تؤكد على ضرورة الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وتنمية موارد الطاقة المتجددة، إضافة إلى تسهيل الحصول على التجهيزات المتسمة بالكفاءة في استهلاك الطاقة، والعمل على تطوير آليات التمويل الملائمة.[xiv]

٢- تنويع مصادر الطاقة: يتوفر العالم على مصادر دائمة من الطاقات المتجددة، يمكن من خلال تطوير استخداماتها المساهمة التدريجية بنسب متزايدة في توفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلفة، وتنويع مصادرها، مما يؤدي إلى تحقيق وفرة في استهلاك المصادر التقليدية للطاقة، تسمح بتوفير فائض في التصدير، كما تساهم في إطالة عمر مخزون المصادر التقليدية في الدول المنتجة للنفط والغاز. كما يمكن أن تمثل الوفرة المحققة من الاستهلاك، خفضا في تكاليف استيراد المصادر

التقليدية بالنسبة للدول غير المنتجة للنفط والغاز، فضلا عن ذلك فإن الإمكانيات المتاحة حاليا للنظم المركزية الكبيرة لتوليد الكهرباء، تمثل فرصة للتوجه نحو تصدير الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة.[xv]

٣- توفير مصادر الطاقة لتحليه مياه البحر: إن توفر مصادر الطاقة المتجددة في مواقع الاحتياج للمياه، خاصة بالتجمعات الصغيرة التي تحتاج إلى استهلاك محدود من الماء العذب، يمكن أن تكون الحل الاقتصادي والتقني لتحليه المياه في المناطق التي يتعذر بها توفر المصادر التقليدية بكلفة اقتصادية.[xvi]

ج- الطاقة المتجددة والأبعاد الاجتماعية:

تساهم الطاقة المتجددة في تحقيق الأبعاد الاجتماعية من خلال ما يلي:

١- يؤدي استهلاك الفرد من مصادر الطاقة المتجددة دورا هامًا في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، عن طريق تأثيرها في تحسين خدمات التعليم والصحة ،وبالتالي مستوى المعيشة. وتعطي الكهرباء صورة واضحة حول ذلك، إذ تمثل مصدرا لا يمكن استبداله بمصدر آخر للطاقة في استخدامات كثيرة كالإنارة، التبريد... وغيرها.[xvii]

٢- مصدر الطاقة المتجددة محلي، ويتلاءم مع واقع التنمية في المناطق النائية والريفية، ويساهم كذلك في تلبية احتياجاتها، وهذا ما يوفر شروط التنمية المحلية لمختلف المناطق في الدول النامية.[xviii]

٣- الطاقة المتجددة غير مضرة بالصحة، وكذا النفايات الناتجة عن استغلال هذه الطاقة قليلة الخطورة مقارنة بالطاقة الأحفورية والنووية.[xix]

٤- تعتبر الطاقة المتجددة جوهر التنمية المستدامة، إذ أنها تشكل أحد الموارد الأساسية التي تتوقف عليها العديد من الجوانب الحياتية للإنسان، لذلك لا بد من ضمان استدامة واستمرارية القدر الضروري والكافي منها لتلبية احتياجاته الحالية، وكذا الاحتياجات المستقبلية على نحو متكافئ وفي ظل بيئة نظيفة.

لقد أشار برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة، أن تزايد الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة حول العالم، سيساهم في إمداد العالم بربع ما يحتاجه من الطاقة النظيفة بحلول العام ٢٠٣٠، فقد وضح التقرير إلى أنه في قطاع طاقة الرياح والوقود الحيوي والطاقة الشمسية تم استثمار أكثر من ٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ أي أكثر بنسبة ٤٣% عن عام ٢٠٠٥، حيث جذبت طاقة الرياح أغلب الاستثمارات بنسبة ٤٠%، يليها الوقود الحيوي بنسبة ٢٦%، ثم الطاقة الشمسية بنسبة ١٦%. فهناك اتجاه في شتى دول العالم المتقدمة والنامية يهدف إلى تطوير سياسات الاستفادة من صور الطاقة المتجددة واستثمارها، لكونها مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة ومتجددة باستمرار ونظيفة، وذلك كسبيل للحفاظ على البيئة من ناحية، و إيجاد مصادر وأشكال أخرى من الطاقة تكون لها إمكانية الاستمرار والتجدد من ناحية أخرى، فضلا عن تقليل التكاليف، في مواجهة النمو الاقتصادي السريع والمتزايد، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحسّن نوعية حياة الفقراء فضلا عن تحسين البيئة العالمية والمحلية.[xx]

المبحث الثالث:

التجربة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

سنتناول من خلال هذا الجزء السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة وواقعها، بالإضافة إلى مساهمتها في تقليل معدلات البطالة من خلال توفير مهن جديدة، تتطلب بدورها تكوين جديد، ومن ثم وظائف تابعة.

المطلب الأول: السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر:

وضعت السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة ضمن إطار قانوني ونصوص تنظيمية، حيث تمثلت النصوص الرئيسية في: قانون التحكم في الطاقة، قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، إلى جانب قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز*.

وترتكز هذه السياسات على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، بحيث تهتم كل واحدة منها في حدود اختصاصها بتطوير الطاقات المتجددة. وهناك ثلاث هيئات تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تنشط منذ ١٩٨٨ وهي:[xxi]

- مركز تطوير الطاقات المتجددة CDER؛
- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية UDES؛

– وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم UDTS.

أما بداخل قطاع الطاقة فيتم التكفل بالنشاط المتعلق بترقية الطاقات المتجددة من طرف وزارة الطاقة والمناجم، وكذا وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة UPRUE. من جهة أخرى يتدخل مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز CREDEG في انجاز وصيانة التجهيزات الشمسية التي تم انجازها في إطار البرنامج الوطني للإنارة الريفية. أما في قطاع الفلاحة، فتجدر الإشارة إلى وجود المحافظة السامية لتنمية السهوب HCDS، التي تقوم بانجاز برامج هامة في ميدان ضخ المياه والتزويد بالكهرباء، عن طريق الطاقة الشمسية لفائدة المناطق السهبية. أما على مستوى المتعاملين الاقتصاديين، فهناك عدة شركات تنشط في ميدان الطاقات المتجددة.

وبغرض وضع إطار تثمن فيه كل جهود البحث، وإعداد أداة فعالة تسمح بوضع سياسة وطنية حول الطاقات المتجددة، قامت وزارة الطاقة والمناجم بإنشاء شركة مشتركة بين كل من سوناطراك، سونلغاز ومجموعة سيم، ويتعلق الأمر بـ NEAL "نيو اينارجي ألجيريا" والتي تأسست سنة ٢٠٠٢، وتتمثل مهمتها في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر على المستوى الصناعي، وتتلخص مهام NEAL في ما يلي:

١- تطوير الموارد الطاقوية المتجددة؛

٢- انجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة، ومن أهم المشاريع:

- مشروع ١٥٠ ميغاواط تهجين شمسي في حاسي الرمل؛
- مشروع انجاز حظيرة هوائية بطاقة ١٠ ميغاواط في منطقة تندوف؛
- استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في تمنراست والجنوب الغربي (مشروع إيصال الكهرباء إلى ١٥٠٠ منزل ريفي).

إن أهداف إستراتيجية تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر هي كالتالي:

١- استغلال أكبر للقدرات المتوفرة؛

٢- مساهمة أفضل في تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛

٣- تخفيض حصة الطاقات الأحفورية في الحصيلة الطاقوية الوطنية؛

٤- تطوير الصناعة الوطنية؛

٥- توفير مناصب العمل.

المطلب الثاني: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر:

سنتعرض لواقع الطاقات المتجددة في الجزائر على النحو التالي:

أ- واقع الطاقة الشمسية في الجزائر:

عملت الجزائر بعد ما ترتب من إختلالات هيكلية في اقتصادها، بعد الصدمة النفطية لسنة ١٩٨٦ على إيجاد موارد وطاقات بديلة عن المحروقات لتحقيق استقرار دائم في الاقتصاد الجزائري، إذا ما انهارت أسعار البترول مرة أخرى كما حدث سنة ١٩٨٦.

فالجزائر تتوفر على إمكانيات طبيعية هائلة في مجال الطاقات البديلة عن المحروقات، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، وهي تعتزم الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية، خاصة و أنها تتمتع بإمكانيات هائلة لإنتاج و تصدير الطاقة الشمسية، باعتبار وجود الحقل الشمسي (Gisement solaire) الاستثنائي الذي يغطي مساحة ٢,٣٨١,٧٤٣ كلم^{٢} وأزيد من ٣٠٠٠ ساعة شمسية سنويا.[xxii] وهو الأهم في حوض البحر المتوسط كله بحجم ١٦٩٤٤٠ تيتراواط/ساعة سنويا. ويصل المعدل السنوي للطاقة الشمسية المستقبلة إلى ١٧٠٠ كيلو واط/س للمتر المربع الواحد سنويا بالمناطق الساحلية وفي مناطق الهضاب العليا، بينما يصل إلى ٢٦٥٠ في الصحراء.[xxiii]

لقد بدأت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر مع إنشاء أول محافظة للطاقات الجديدة في الثمانينيات، و اعتماد مخطط الجنوب سنة ١٩٨٨، مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية. ورغم الترسانة

القانونية المعتمدة ما بين سنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠١، إلا أنه لا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا بالجزائر، وغير مستخدمة بالشكل المطلوب، كما دشنت الجزائر في ١٤ يوليو ٢٠١١، المحطة الأولى من نوعها للطاقة الهجينة للطاقة الشمسية والغاز. أيضا تبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطة "حاسي الرمل" للطاقة الكهربائية بمنطقة "تيغلمت" 150 ميغاوات، منها 30 ميغاوات من الطاقة الشمسية.

وخلال حفل تدشين المحطة الذي أشرف عليه وزير الطاقة والمناجم يوسف يوسفي ونظيره الإسباني ميغال سيباستيان، قال المسؤول الإسباني: إن إنهاء المشروع الذي تبلغ كلفته 350 مليون أورو يُعد "مثالا بليغا للتعاون وتجربة رائدة للمنطقة المتوسطية ككل ". وأضاف أن المحطة التي شيدتها الشركة الجزائرية للطاقة الجديدة و شركة أبينير الإسبانية هي "نموذج حي لتوليد الطاقة في المناطق القروية والجبلية، بعيدا عن الشبكات الكهربائية التقليدية ".

وأكد الوزير الإسباني رغبة بلاده في أن تصبح "شريكا استراتيجيا للجزائر" في مجال الطاقة المتجددة. واختير موقع المحطة على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، بسبب قرب الموقع من المرافق الغازية، وحجم أشعة الشمس التي تتمتع بها المنطقة والتي تقدر بـ 3000 ساعة في السنة. وساهمت مجموعة من البنوك الحكومية الجزائرية بـ 80% من تمويل المشروع، وسيشرف على تشغيل محطة الطاقة فريق يضم70 شخصا من بينهم 65 جزائريا وخمسة إسبانيين. إلى جانب إنتاج الطاقة، سيساهم المشروع في الحفاظ على البيئة، حيث سيخفض بشكل كبير انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، ويوفر أزيد من 7 مليون متر مكعب من الغاز سنويا. [xxiv]

وبالنظر إلى أهمية السوق الجزائرية وخصوبتها، تتسابق بلدان أوروبية عديدة لنيل فرص شراكة مع الجزائر في مجال تطوير واستثمار الطاقات المتجددة، حيث أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوروبي، من بينها مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة في سنة ٢٠٠٩، بالإضافة إلى مشروع بناء محطة الطاقة الهجينة مع شركة "أبينير الإسبانية."

وتعد المبادرة الأوروبية "ديزرتيك" التي انضمت إليها الجزائر من خلال مذكرة تفاهم أبرمت في ديسمبر ٢٠١١ من قبل الطرفين، من أهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء. حيث تم التأسيس لهذا المشروع في ألمانيا ويشمل شراكة بين ٥٦ مؤسسة تمثل ١٥ دولة، ويهدف البرنامج إلى استحداث سوق للطاقات المتجددة على الصعيد الصناعي انطلاقا من الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وتقدر قيمته الإجمالية بـ ٤٠٠ مليار يورو بما يعادل ٥٦٠مليار دولار. إضافة إلى عقد الشراكة الجزائري الألماني الأخير القاضي بإنشاء وحدة إنتاجية بروبية لإنتاج الصفائح الشمسية، وكذا مذكرة تفاهم ممضاة بين مؤسسة سونلغاز الجزائرية، ومفوضية الإتحاد الأوروبي تهدف إلى تعزيز مبادلات الخبرات التقنية، و دراسة سبل و وسائل اقتحام الأسواق الخارجية، والترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر وفي الخارج. كما ينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٣٠) نحو ٢٢,٠٠٠ ميغاواط في أفق ٢٠٣٠، أي ما يعادل ٤٠% من إنتاج الكهرباء الإجمالي، كما تتطلع الجزائر إلى تصدير ١٠,٠٠٠ ميغاواط من ٢٢,٠٠٠ ميغاواط تم برمجتها خلال العقدين المقبلين، حيث ستوجه ١٢,٠٠٠ ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء.

كما ستكون السياسة الطاقوية الجديدة مرفوقة بجهود للدولة لدعم تطوير صناعة محلية للمناولة، مما سيسمح بإنشاء ما لا يقل عن ١٠٠ ألف منصب شغل.

ب- واقع طاقة الرياح في الجزائر:

يتغير مورد الرياح في الجزائر من مكان لآخر نتيجة الطبوغرافية وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين: الشمال الذي يحده البحر المتوسط، ويتميز بساحل يمتد على مسافة ١٢٠٠ كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي و الصحراوي، وبين هاتي السلسلتين توجد الهضاب العليا والسهول ذات المناخ القاري، وبمعدل سرعة في الشمال غير مرتفع جدا. ومنطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال، خاصة في الجنوب الغربي بسرعة ٤ م/ثا وتتجاوز ٦ م/ثا في منطقة "أدرار" وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تتراوح ما بين ٢ إلى ٦ م/ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.[xxv]

لقد أتاح وضع خارطة لسرعة الرياح وقدرتها في إنتاج الطاقة المولدة في الجزائر، تحديد ثماني مناطق شديدة الرياح، قابلة لاحتضان تجهيزات توليد الطاقة من الرياح. وهي: منطقتان على الشريط الساحلي، ثلاث مناطق في الهضاب العليا، وثلاث مواقع أخرى في الصحراء. وقد قدرت القدرة التقنية للطاقة المولدة من الرياح لهذه المناطق بحوالي ١٧٢تيتراواط/ساعة سنويا، منها ٣٧تيتراواط/ساعة سنويا قابلة للاستغلال من الزاوية الاقتصادية، وهو ما يعادل ٧٥% من الاحتياجات الوطنية لسنة ٢٠٠٧.[xxvi]

ومن خلال هذه المستجدات، تقرر تشييد أول مزرعة رياح بالجزائر بطاقة تقدر بـ١٠ ميغاواط بأدرار، ولقد أوكلت مؤقتا للمجمع CEGELEC المشترك بين فرنسا والجزائر، الذي اقترح أفضل عرض في المناقصة المفتوحة بخصوص المشروع.[xxvii]

كما سطرت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة برسم المخطط الخماسي (٢٠١٠-٢٠١٤)، والذي يقوم في أساسياته على دعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح. حيث أن استثمار الجزائر لطاقتها من الرياح من المتوقع حسب الخبراء، أن يدر على الجزائر أرباحا تربو عن الثلاث مليارات يورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة، ضف إلى ذلك المخطط الخماسي القادم (٢٠١٥-٢٠١٩) الذي من شأنه حسب نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري السيد: مصطفى مقيدش، تشجيع بروز اقتصاد متنوع و تنافسي.

ج- واقع الطاقات المتجددة الأخرى في الجزائر:

هناك طاقات متجددة أخرى في طور الاستغلال في الجزائر، ولكنها لا تنتج بالفعالية التي تنتج بها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي هذا المجال سنتحدث عن: الطاقة المائية، طاقة الحرارة الجوفية، وطاقة الكتلة الجوفية. فبالنسبة للطاقة المائية، فحصة قدرات الري لحظيرة الإنتاج الكهربائي هي ٥% أي حوالي ٢٨٦ جيغاواط. وترجع هذه الاستطاعة للعدد الغير كافي لمواقع الري، والى عدم المواقع الري الموجودة. وفي هذا الإطار فقد تم تأهيل المحطة الكهرومائية بزيامة لولاية جيجل بقدرة ١٠٠ ميغاواط.

أما فيما يخص طاقة الحرارة الجوفية، ففي الجزائر يمثل الكلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، حيث ينتج أكثر من ٢٠٠ منبع مياه معدني حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد. وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن ٤٠°مئوية، والمنبع الأكثر حرارة هو منبع المسخوطين بـ ٩٦° مئوية، وهذه الينابيع الطبيعية التي هي تسربات لخزانات موجودة في باطن الأرض، تنتتج لوحدها أكثر من ٢م^{3} من الماء الحار، وهي جزء صغير فقط مما تحويه الخزانات.

كما يشكل التكون القاري الكبير خزانا كبيرا من حرارة الأرض الجوفية، ويمتد على آلاف الكيلومترات المربعة، ويسمى هذا الخزان "طبقة ألبية". حيث تصل حرارة مياه هذه الطبقة إلى ٥٧°مئوية، ولو تم جمع التدفق الناتج عن استغلال الطبقة الألبية والتدفق الكلي لينابيع المياه المعدنية الحارة، فهذا سيمثل مستوى استطاعة بأكثر من ٧٠٠ ميغاواط.

وبالحديث أخيرا عن طاقة الكتلة الحيوية في الجزائر، فالجزائر في هذا المجال تنقسم إلى منطقتين:

- **المنطقة الصحراوية الجرداء:** والتي تغطي ٩٠% من المساحة الإجمالية للبلاد؛
- **منطقة الغابات الاستوائية:** التي تغطي مساحة قدرها ٢,٥ مليون هكتار، أي حوالي ١٠% من مساحة البلاد، وتغطي الغابات فيها حوالي ١,٨ مليون هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال ١,٩ مليون هكتار، ويعتبر كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين مهمين في الاستعمال الطاقوي لكنهما لا يمثلان إلا ٥% من الغابات الجزائرية.

وتجدر الإشارة إلى أن استغلال النفايات والمخلفات العضوية خاصة الفضلات الحيوانية من أجل إنتاج الغاز الطبيعي، يمكن أن يعتبر كحل اقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية مستدامة خصوصا في المناطق الريفية، وتتمثل هذه المخلفات في:

١- النفايات المنزلية؛
٢- أوحال محطات تطهير المياه القذرة الحضرية أو الصناعية؛
٣- النفايات العضوية الصناعية؛

٤- نفايات الفلاحة وتربية المواشي (الجلود، فضلات الحيوانات...الخ).

المطلب الثالث: برنامج الطاقات المتجددة كجوهر إستراتيجية الجزائر لمحاربة البطالة:[xxviii]

أكد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، يشكل جوهر إستراتيجية الدولة لمحاربة البطالة والهشاشة. وفي رسالة بعث بها إلى المشاركين في لقاء المجموعة العلمية للتفكير حول برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية أوضح أن " أولى أولوياتنا هي بطبيعة الحال إحداث مناصب الشغل"، لافتا إلى أن برنامج الطاقات المتجددة سيتيح "إنشاء الكثير من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة". وتم لهذا الغرض – يضيف الرئيس– إحداث عدد من الآليات المساعدة على التشغيل، وكذلك إحداث منظومة فعالة لدعم الاستثمارات المرجو منها أن تكون محركا للتنمية المستدامة. ذلك أنه من المتفق عليه أن لا تناقض بين النمو و الطاقات الخضراء". وأكد أن المساعدات التي تقدمها الدولة للمقاولين في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، مشروطة بإلزامية تطوير القطاع تنسيقا مع الجامعات، ومراكز البحث بهدف إحداث مناصب الشغل في الجزائر.

وأفاد بأن تنفيذ هذا البرنامج الذي يكتسي بعدا وطنيا ويعني أغلب قطاعات النشاط، و أن تنفيذه "مفتوح للعاملين العموميين والخواص، و يقتضي إيجاد شبكة مناولة وطنية من أجل تصنيع التجهيزات اللازمة لبناء المحطات الشمسية، ومحطات توليد الطاقة من الرياح". وأشار في هذا الصدد إلى أن الدولة ستقدم "الدعم الضروري للبحث و ستمد الجسور بين مراكز البحث ورجال الصناعة، لتمكين جميع الفاعلين من المشاركة في مختلف مراحل الإبداع"، معتبرا أنه "بفضل إحداث تفاعلات حقه بين عالم المؤسسة وعالم البحث، سيتسنى لنا التحكم في التقنيات والتكنولوجيات الجديدة وتطويرها".

كما طالب الرئيس بإدماج الطاقات المتجددة ضمن الإستراتيجية الطاقوية على المدى البعيد، بهدف المحافظة على احتياطات المحروقات، وحماية البيئة في نفس الوقت. وذكر السيد الرئيس في رسالته "أن برنامج الطاقات المتجددة يهدف إلى إنشاء قدرة إنتاج ذات طابع متجدد، تقارب ٢٢,٠٠٠ ميغاواط في آفاق ٢٠٣٠ منها ١٢,٠٠٠ ميغاواط، موجهة لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء و١٠,٠٠٠ ميغاواط موجهة للتصدير إذا ما أتاحت الظروف لذلك".

وشدد على ضرورة أن تقود هذا المشروع الملموس" كفاءات وطنية حقه وملتزمة، تتوخى تقليص استعمال القدرات الشمسية الهائلة التي تتمتع بها بلادنا، وكذا اكتساب وتطوير التكنولوجيات التي تستخدم الطاقة الشمسية، والحرارة الجوفية وطاقة الرياح، وهذا بتعبئة قدراتنا في مجال البحث العلمي والتقني". بالإضافة إلى ما سبق، سينتج مصنع "الرويبة" النظم والألواح الضوئية بكلفة تُقارب 40 مليار دينار (٣٨٣ مليون أورو)، بطاقة إنتاجية تصل إلى 116 ميغاوات في السنة وسيشغل 500 حوالي عامل. [xxix]

الخاتمة:

إنّ الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والتي تؤكد على التعامل مع الموارد الطبيعية تعاملا مستداما(مراعاة لمحدودية الموارد، وعدم تلويث البيئة)، تتطلّب البحث عن مصادر طاقة بديلة وصديقة للبيئة. ومن هنا تعتبر الطاقات المتجددة الأمل في إنتاج الطاقة النظيفة، بدلاً من المصادر الملوثة والناضبة، وفي مقدمتها الوقود الأحفوري الذي أصبح اليوم مهددا بالانخفاض التدريجي. وفي هذا الإطار تعتبر الطاقة المتجدّدة كوسيلة لحل الصراع بين البيئة والتنمية، وكذلك الأمل في العيش في بيئة نظيفة لأجيال المستقبل. فهي إذن ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، والتي وصفها وزير البيئة الألماني زيجمار غابريل على أنها وسيلة لنشر المزيد من العدالة في العالم بين دول العالم الغنية ودول العالم الفقيرة، وهي ليست حصراً على الذين يعيشون اليوم، فالحد الأقصى من استعمال الشمس والرياح اليوم لن يقلل من فرص الأجيال القادمة بل على العكس، فعندما نعتمد على الطاقة المتجددة سنجعل مستقبل أولادنا وأحفادنا أكثر أماناً.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج سنوردها كالتالي:

١- إن تحقيق التنمية المستدامة سيسمح بتوزيع عادل للموارد ما بين أفراد الجيل الواحد، و كذا ما بين الأجيال، كما يمكن الأجيال القادمة بالتمتع ببيئة غير ملوثة و غير مستنزفة؛

٢- إن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يحتاج إلى توفر خدمات الطاقة بالشكل الكافي، و نظرا لهيكل الطاقة السائد في العالم، المعتمد على الطاقات الاحفورية المهددة بالنضوب خلال عقود قليلة قادمة في تلبية الطلب العالمي المتزايد. مما سيخلق أزمة طاقة غير محمودة العواقب، بالإضافة إلى الآثار الايكولوجية السلبية للطاقة الاحفورية، في صورة المشاكل البيئية العالمية؛

٣- هناك ثلاث دوافع رئيسية تدفع الأسواق نحو استعمال الطاقات المتجددة تتمثل في: أمن الطاقة العالمي والخوف من التغيرات المناخية، و الثالث يتعلق بانخفاض تكلفتها نتيجة للتطور التكنولوجي المحقق؛

٤- نظرا إلى موقعها الجغرافي، تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة من الطّاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، إذ تمتلك الجزائر واحداً من أهم القدرات الشمسية في العالم، فمدّة إشراق الشمس على كامل التراب الوطني تتعدى ٣٠٠٠ سا سنويا، وهذه الإمكانيات الهائلة تسمح بتغطية ٦٠ مرة احتياجات أوروبا الغربية، وأربعة مرات من الاستهلاك العالمي، كما تسمح بتغطية ٥٠٠٠ مرة من الاستهلاك الوطني للكهرباء، فهي تمتلك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط؛

٥- مهّدت الجزائر لديناميكية الطّاقة المتجددة، بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقة المتجددة، بحيث ينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ نحوى ٢٢٠٠٠ ميغا واط، أي ما يعادل ٤٠% من إنتاج الكهرباء الإجمالي؛

٦- التكلفة في الجزائر أهم إشكالية، خاصة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية وما يتبعها من لواحق، وتبقى تكلفة التشغيل أقل مقارنة بالطاقة التقليدية، ولذلك فإن الطاقة المتجددة لن تصل إلى المستوى المرغوب فيه إلا إذا كانت متاحة من الناحية المالية لدى المنتج والمستهلك على حد سواء.

على ضوء ما ورد في البحث والنتائج السابقة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

١- تكريس وتدعيم التوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة والبديلة في الاستراتيجيات الوطنية، نظرا للمزايا التي تتصف بها، كما أنها تطرح نفسها بقوة في ظل الانهيار الملاحظ في أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية، والذي جعل العديد من الدول المنتجة تسطر استراتيجيات لاقتصاد ما بعد البترول؛

٢- تكثيف وتدعيم البحوث والدراسات المتخصصة في دراسة كل آثار استخدام الطاقات المتجددة، لضمان الاستغلال الفاعل والآمن لهذه الطاقات؛

٣- الاستغلال العقلاني لموارد الطاقات المتجددة، كون أن استخراجها مكلف كثيرا مقارنة بالطاقات التقليدية، مع المحافظة عليها من الاستخدام غير الرشيد و غير الآمن ضمانا لحق الأجيال القادمة وتحقيقا لمطلب التنمية المستدامة.

ثبت المراجع:

١- المؤتمر الوطني العربي، **التقنيات الحديثة للطاقة من أجل ازدهار البيئة** ، عدد ٧٨، سبتمبر 2005 ، ص ص ٩٤-٩٥.

٢- عبد علي الخفاف والمهندس كاظم خطير، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ص120 -١٢٥.

3- Rapport économique sur l'Afrique 2010, **Promouvoir une croissance forte et durable pour réduire le chômage en Afrique**, commission économique pour l'Afrique 2010, Addis-Abeba, Ethiopie, pp 112-114.

٤- عبد الجبار خلف، **الاهتمام العالمي بالطاقة المتجددة ومصادرها**، الوكالة الدولية للطاقة (أرينا)، www.mowr.gov.iq:81/rafidain-mag/mainview.php?id ، شوهد يوم: ٢٠١٦/٠٦/١٧.

5- Habib Hamzi, **Contribution des énergies renouvelables à la structuration de l'espace géographique dans les pays en développement**, étude publiée dans la tribune du portail : www.My portial.com, date de publication 12/04/2007.

٦- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الطاقات المتجددة تخلق فرص عمل، www.aidmo.org/beta//index.php?option=com، شوهد يوم 2016/06/18.

٧- **التحول للطاقة المتجددة و خلق فرص عمل**، شبكة الميثاق الإعلامية. http://www.methak.org/ar/?articles=topic&topic=2343 ، شوهد يوم: ٢٠١٦/٠٦/١٩.

8- Les énergies renouvelables, **Territoires emplois environnement (Tee) : les réseaux régionaux au service des emplois**, des métiers de l'environnement et du développement durable.

9- Yvette Lazzeri, **Le développement durable du concept à la mesure**, édition L'HARMATTAN, Paris, 2008, p 12.

١٠- محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص ١١٥.

١١- عصام الحناوي، **قضايا البيئة والتنمية**، سلسلة مكتبة مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص ص ١١، ٢٣.

١٢- محمد طالبي و محمد ساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة-عرض تجربة ألمانيا-**، مجلة الباحث، العدد 06 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،٢٠٠٦ ، ص ٢٠٥.

١٣- لمياء بن رجدال، **النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ص ١٣٤.

١٤- فروحات حدة، **انعكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري على الأنظمة البيئية للدول**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٢ ، ص ١٥١.

١٥- تقرير المجلة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2002 ، ص ٠٢.

١٦ـ نفس المرجع، ص٠٣.

١٧- فروحات حدة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥١.

١٨- عبد الحكيم ميهوبي، **التغيرات المناخية: الأسباب، المخاطر، ومستقبل البيئة العالمي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١١، ص ٢١٨.

١٩- مريم بوعشير، **دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،٢٠١٠/٢٠١١، ص ١٩٠.

٢٠- لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى يحي حمود حسن:

Http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp, Cite consulté le 05/03/2017.

* لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى:

٢١- Portail des énergies renouvelables en Algérie, portail.cder.dz, Cite consulté le 2 ٦/٢٠١٦/٨.

٢١- دليل الطاقات المتجددة، طبعة ٢٠٠٧، إصدار وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، ص٣٢.

٢٢- Bulletin des énergies renouvelables, semestriel n°18, 2010, ministère du l'enseignement supérieur et la recherche scientifique, direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, publication du centre de développement des énergies renouvelables.

٢٣- مجلة نور"NOOR"، العددين ٩ و١٠، الصادرة عن مجموعة سونلغاز، مارس ٢٠١٠، ص٨٢.

٢٤- www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2011/07/24/feature.

٢٥- علقمة مليكة و كتاف شافية، **الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس، سطيف،٠٧/٠٨ أفريل ٢٠٠٨، ص٨٣١.

٢٦- مجلة نور"NOOR"، مجموعة سونلغاز، العددين ٠٤، ٠٥، مارس ٢٠١٠، ص ص٨٣-٨٤.

٢٧- **L'Actuel**, le magazine de l'économie et du partenariat international, N°124, **international** - février2011, p 17.

28- www.ambalgdamas.com/dz/index.Cite consulté le23/12/2015.

٢٩- www.magharebia.com/cocoon, Cite consulté le 24/07/2011.